جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل-.
كلية الحقوق و العلوم السياسية.
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

عنوان المذكرة:

البرنامـــج الوطنـــي لتأهيـــل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره فـــي التنميـــة المحليـــة فـــي الجزائـــر.

من إعـــداد الطالبـــة:
- قرقـــاط إيمـــان.

إشـــراف الدكتور:
- لبيـــد عمـــاد .

لجنة المناقشـة :

- أ. مغريـش عـادل..... رئيسـا.
- د. لبيـد عمـاد..... مشرفا ومقررا.
- أ. بن شعبان رمضان..... مناقشـا.

السنة الجامعية: 2017-2018

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين،

ـ أما بعد ـ

أهدي ثمرة بحثي المتواضع هذا لكل عائلتي وأقاربي وأصدقائي بصفة عامة، وإخوتي ووالدي الكريمين بصفة خاصة اللذان كان لهما دور فعال وإسهام كبير في مساعدتهم لي في إنجاز هذا البحث ماديا ومعنويا، وأقدم لهم كل الشكر والتحية.

وشكـــــــــرا.

كلمة شكر

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ

الآية 19 سورة النمل

نحمد الله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، فالحمد لله الذي سخر لنا من الخلق ما لم يسخره لغيرنا ووفقنا وأعاننا بفضله لإتمام هذه المذكرة، والصلاة والسلام على سيد الخلق سيدنا ـمحمد صلى الله عليه وسلمـ وعلى آله وصحبه الطيبين الأبرار.

ثم الشكر الجزيل للدكتور الفاضل "لبيد عماد" الذي تفضل بالإشراف على مذكرتي ولم يدخر جهدا في تقديم النصائح والإرشادات لإنجاز هذه الدراسة.

كما نقدم كل عبارات الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني ومد لي يد العون

مقدمة

مقدمة

سعت الجزائر منذ استقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، بدأ بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار المخططات التنموية في ظل النظام الاشتراكي ولكن سرعان ما بدت هذه المؤسسات عجزها وأظهرت العديد من المساوئ نظرا لقلة رؤوس الأموال اللازمة لمواكبة التجديد التكنولوجي، عدم توفر الخبرة العلمية الكافية لتسيير تلك المؤسسات الكبرى معقدة التكنولوجية، التسيير الاشتراكي للمؤسسات شكل عائقا عرقل السير لهذه الشركات الكبرى مما أدى إلى انتشار ظاهرة التسيب والإهمال وبالتالي تخريب الآلات، بالإضافة إلى ارتباط الشركات الكبرى بالشركات الأم الخارجية مما جعلها تابعة لها تكنولوجيا، لكن بعد أزمة الثمانيات التي عرفها الاقتصاد الوطني وتراجع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة بسبب انخفاض أسعار النفط نهجت الدولة سياسة تنموية متفتحة على العالم الخارجي المتمثلة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لها أهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية وهذا اعتبارا لمزاياها المتعددة كقلة حاجتها لرؤوس الأموال الضخمة وقدرتها على توفير فرص العمل كما يمكنها أن تلعب دور المساعد للمؤسسات الكبرى لتحسين أدائها خاصة وأن نشاطها يمكن أن يشمل كل المجالات الإنتاجية تقليدية كانت أم حديثة، بالإضافة إلى الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في التنمية المحلية لما لها من خصائص ومزايا تجعلها قادرة على الانتشار والتوطن في جميع أقاليم الدولة مما يساعد على تنوع الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتفادي تمركزها في مناطق معينة، هذا التنوع يؤدي إلى تحقيق نمو متوازن مزيلا الفوارق بين هذه الأقاليم، وباعتبار أن نجاح برامج التنمية المحلية مرهون بالدرجة الأولى على تشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات سواء في الجوانب المالية والتشريعية والتنظيمية، كما قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد بإنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية.

وبناء على ما سبق تبرز إشكالية الموضوع والتي يمكن أن نحصرها في التساؤل المحوري التالي:

ما مدى تأثير البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أحداث التنمية المحلية في الجزائر؟

ويمكن من خلال ذلك صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما هي مجالاتها؟

- ماهي الآليات والبرامج التي اعتمدت عليها الجزائر من أجل دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-كيف أثر البرنامج الوطني على التشغيل في الجزائر ؟

- الفرضيات:

- يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية فعالة لاستغلال الموارد المحلية وتنميتها وإحداث نشاط اقتصادي واجتماعي يسمح بمعالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه اقتصاد الجزائر.
- إن قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانتشار واستقطاب المدخرات الصغيرة وقدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة واعتبارها ميدانا لتحرير المبادرات الفردية جعلها تستفيد من دعم ورعاية خاصة من طرف الدولة أثمرت نتائج اقتصادية هامة.
- يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامة والبرنامج الوطني لتأهيلها بصفة خاصة من عدة عراقيل تهدد فشل أهدافهما .
- يمكن القول أن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضرورة خارجية قبل ان يكون أرادة داخلية .

حدود الدراسة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور الدراسة اليوم نظرا لأهميتها في التنمية المحلية مند صدور قانون 2001 الذي عرّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحدد آلياتها التنظيمية، ولقد ركزت في دراستي على دور البرنامج الوطني في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتالي تحقيق التنمية المحلية.

أهمية الدراسة:

- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإبراز أهميتها من حيث مساهمتها في التشغيل ومحاربة الفقر وإدماج السكان في الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل مجتمعهم المحلي.

- التعرف على برامج الحكومة الجزائرية وسياستها في مجال دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على مدى نجاح هذه المؤسسات في تحقيق القفزة النوعية لاقتصاد الجزائر نحو مستقبل أفضل.
- إبراز الدور الاستراتيجي لهذه المؤسسات في دفع عجلة التنمية نحو أفاق مستقبلية زاهرة.
- تجسيد المنافسة الشريفة، بين المنتجين من أجل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي بانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة والذي لا يأتي إلا بتحسين نوعية الإنتاج.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز النقاط التالية:

- لفت الأنظار إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها البديل الأقوى أمام الاقتصاد الوطني للتغلب على العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل: مسألة خلق العمالة وزيادة الصادرات وتحقيق معدلات النمو الاقتصادية.
- عرض برامج الحكومة الجزائرية وسياستها في مجال دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توعية الشباب بهذا المشروع من أجل اندماجهم فيه.
- فتح باب المنافسة للخواص.
- الدعوة إلى إبقاء أموال الجزائريين داخل الوطن للاستفادة منها في بناء الجزائر.
- محاولة إثراء المكتبة الجامعية بالبحوث الجادة.

مبررات اختيار الموضوع:

أ- مبررات ذاتية:

- القناعة الخاصة لما يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحفيز المبادرات الفردية التي هي سر تقدم الدول الكبرى.

- الاقتناع بعدم الاعتماد على المحروقات كمادة أحادية في اقتصاد الجزائر والتركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من صغر حجمها وقلة رأسمالها وهي بذلك اجماع وطني من أجل تجاوز الأزمة.

ب- مبررات موضوعية:

كون هذا القطاع بدأ يعرف انتعاشا ملحوظا بالجزائر ليس على مستوى النتائج التي أصبح يحققها فحسب بل على مستوى الاهتمام والإحاطة أيضا.

ومما زاد فضولنا لإنتقائه هو معرفة السر الكامن وراء تغير الذهنيات من الاعتماد أساسا على المؤسسات الكبرى والصناعات الثقيلة إلى التركيز على هذه المؤسسات.

أدبيات الدراسة:

أولا: أطروحة الدكتورة لشلابي عمار بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد للتنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر المقدمة بجماعة باجي مختار عنابة 2010، 2011.

ولقد تناولت الدراسة دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية كخلقها لفرص العمل وتنويع المنتجات وبالتالي تنويع الصادرات من خلال استغلال الموارد المحلية وتحسين نوعية الإنتاج من أجل كسب رهان اقتصادي عالمي.

ثانيا: كتاب للباحث لعميري عبد الحق بعنوان

Management de l’information: redressement et mise a niveau des entreprise

الذي تناول في كتابه على أهمية الموارد البشرية ودورها في تسيير وتفعيل المؤسسات من أجل الخروج بها من الأزمات، والجانب الفني في تسيير المؤسسة ودراسة أفاقها المستقبلية وإمكانية اندماج بعض المؤسسات ببعضها من أجل تقويتها.

ثالثا: رسالة الماجستير للباحث أتشي شعيب بعنوان واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأروجزائرية أين ركز على الاستعانة بالخبرة الأوروبية من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الشراكة والانتساب مع الاتحاد الأوروبي.

رابعا: مقالة في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير للباحث رحيم حسين بعنوان نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، حيث تناول فيها ضرورة الاستفادة من البحث العلمي الجزائري ومقارنته بنتائج البحث العلمي العالمي هادفا إلى إخراج إنتاج جزائري يحمل طابع التجديد التكنولوجي بخبرة جزائرية.

خامسا: مقالة في مجلة العلوم الإنسانية للباحث حمام محمود بعنوان الإصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية، حيث تطرق فيها إلى تطبيق الإصلاحات الضريبية في الجزائر من أجل تحفيز الخواص ولاسيما فئة الشباب للدخول في عالم الاستثمارات.

المنهج المتبع:

اعتمدت في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج القانوني، حيث سمح لنا المنهج الوصفي بتحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومفهوم التنمية المحلية ومفهوم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في حين أعانني المنهج التحليلي في تحليل البيانات والمعطيات التي تمس مختلف جوانب الموضوع. أما المنهج القانوني فتجسد في إحاطة برنامج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجملة من القوانين بهدف إعطائها مصداقية التطبيق و تفعيلها في الميدان قصد تشغيل الشباب و إعطاء فرص عمل للطاقات البشرية قصد تكاملها مع القطاع العام من أجل تحقيق التنمية المحلية

تقسيم الدراسة:

استنادا إلى طبيعة الدراسة والمتمحورة حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في التنمية المحلية في الجزائر فقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول.

حيث يعالج الفصل الأول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في التنمية المحلية في الجزائر كإطار مفاهيمي وقد ضم ثلاثة مباحث، جاء في المبحث الأول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشمل كل من التعريف والخصائص مجالات أنشطتها ووظائفها، أما في المبحث الثاني فقد تطرقت فيه إلى مفهوم التنمية المحلية والتي تشمل التعريف والخصائص ومقومات التنمية المحلية وآليات ممارستها، أما في المبحث الثالث والمعنون بـ: مفهوم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والذي يضم تعريف عملية التأهيل وأهدافها ودوافع التأهيل ووسائلها كذلك يضم تعريف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإجراءات تنفيده.

أما الفصل الثاني فيعالج مختلف الآليات والبرامج التي تبنتها الجزائر من أجل تحسين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعنون بآليات وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والذي ضم مبحثين، حيث يعالج المبحث الأول الآليات والبرامج الوطنية للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تشمل المشاتل وحاضنات الأعمال ومراكز التسهيل والبورصة المناولة والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وصناديق ضمان القروض وغيرها من الآليات الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني فتطرقت فيه إلى الآليات والبرامج الأجنبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا التعاون شمل التعاون مع الاتحاد الأوروبي ومع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والتعاون مع البنك العالمي والبنك الإسلامي والتعاون الثنائي.

أما الفصل الثالث تمحور حول أثر البرنامج الوطني في في إحداث التنمية المحلية في الجزائر حيث تطرقت في المبحث الأول إلى الدور التنموي للبرنامج الوطني في الجزائر من حيث أثره على الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة ،على التشغيل ،و على القيمة التجارة الخارجية ،أما المبحث الثاني فتمحور حول واقع البرنامج الوطني في إحداث التنمية المحلية في الجزائر

مفاهيم الدراسة:

- AND-PME = الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- CNC–PME = المجلس الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ANSEJ = الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
- FGAR = صناديق ضمان القروض
- ANGEM =الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
- APSI = وكالة ترقية و دعم الاستثمار
- ANDI = الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
- ONUDI = برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- SFI = الشراكة المالية الدولية
- PME\CONFORM = برنامج في إطار التعاون التقني الجزائري الألماني
- TVA = القيمة المضافة
- IRG = الدخل الإجمالي

الفصل الأول:

إطار معرفي

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والتنمية

المحلية والبرنامج الوطني

تمهيد

عادة ما تناط مسؤولية إقامة المشاريع الكبيرة بالحكومات نظرا لحجم الاحتياجات المالية و البشرية الكبيرة إضافة إلى المستلزمات و المتطلبات الأخرى و التي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها تاركة للقطاع الخاص مهمة إنشاء المشاريع الصغيرة و المتوسطة ، حيث أن نجاح برامج التنمية المحلية مرهون بالدرجة الأولى على تشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كونها تعد ركيزة أساسية في إنعاش الاقتصاد و تحسين الدخل الوطني ، كما أن سهولة تكييفها مع البيئة و مرونتها تجعلها قادرة على رفع التحديات التنافسية و التنموية و منه غزو الأسواق المحلية و الوطنية و حتى الخارجية و هذا ما يكسبها موقعا جديدا ضمن خريطة الاقتصاد الوطني ، و من هنا ظهرت أهمية الاستثمار في المؤسسات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير فرص العمل و الحد من مشكلة البطالة إذ أنها ستهم في التقليل من الفوارق و تحقيق التوازن الإقليمي و الجهوي.

المبحث الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تحتل المشاريع الصغيرة و المتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة بغض النظر عن درجة تطورها و اختلاف أنظمتها و ذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة ، حيث توفر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فرص عمل واسعة جدا نظرا لصغر رأس المال المستثمر للعامل و من ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة و تعظيم الناتج و كذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي .

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بلد لآخر و هذا نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الإمكانيات التكنولوجية بين هذه البلدان و كذا اختلاف المعايير المستخدمة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لهذا سنحاول تقديم تعاريف لبعض الدول ثم نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر:

التعريف الألماني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : هي التي لا تعتمد في تمويلها على السوق المالي ، و تتم إدارتها من قبل مستثمرين مستقلين يعملون بصفة شخصية و يتحملون كل الأخطار[1] .

التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : لا يوجد تعريف متعارف عليه كليا لكن عموما مصطلح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يضم مجموعة المؤسسات ذات الحجم

[1] - رابح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1، (مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص 26.

الصغير و التي تنشط في الصناعة ، التجارة و الخدمات و يستثني المؤسسات الفلاحية و تعرف بعض النصوص القانونية بفرنسا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمعايير كمية كرقم الأعمال و /أو عدد العمال .

فحسب قانون : 1978/01/04 يمكن اعتبار مؤسسة صغيرة و متوسطة كل مؤسسة لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 100 مليون فرنك (200 مليون منذ مرسوم 1984) و عدد عمالها لا يتجاوز 500 عامل[1] .

التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : يتلخص التعريف المستخدم في الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون : 01-18 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري : عدد العمال و رقم الأعمال ، حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد : 5، 6 ، 7 منه لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها .

تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار كما تتوفر على الاستقلالية[2] .

بالإضافة إلى التعريف السابق تضمن القانون التوجيهي السابق التعاريف التالية :

المؤسسة المصغرة : و هي التي تشغل مابين 01 إلى 09 عمال ، و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج ، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10ملايين دج.

المؤسسة الصغيرة : تعرف المؤسسة الصغيرة على أنها كل مؤسسة تشغل مابين 10 و 49 شخصا ، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

المؤسسة المتوسطة : تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل مابين: 50 و 250 عامل ، يكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار و ملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية : 100 و 500 مليون دينار .

[1] - رابح خوني ورقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص29.
[2] - القانون التوجيهي رقم 01- 18 المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديسمبر 2001.

و في ظل الإصلاحات التي باشرتها الحكومة منذ سنة 2014 من أجل بلوغ هدف إرساء نصوص تشريعية متناسقة و شفافة لبناء اقتصاد وطن قوي خارج المحروقات و المصادقة على نص القانون المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة إصلاحات لدعم هذه المؤسسات ، و جاء النص بعدة إجراءات لدعم هذا الصنف من المؤسسات لاسيما ما يتعلق بخلق هذه المؤسسات و البعث و التطوير و الابتكار و تطوير المناولة و كذا الدعم المالي لعمليات إنقاذ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي توجد في وضعية صعبة لكن قابلة للتحسن كما تم تعديل تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النحو التالي : تعتبر مؤسسة صغيرة و متوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية على مؤسسة إنتاج للسلع و/أو خدمات و تشغل من شخص واحد إلى 250 شخصا دون أن يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دج و حصيلتها السنوية 01 مليار دج[1] .

الإطار المفاهيمي لواقع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 17-02:

جدول (1-1): معايير تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون 17-02

حجم المؤسسة	الحصيلة السنوية (دينار جزائري)	رقم الأعمال (دينار جزائري)	العمال
مصغرة TPE	أقل من 20 مليون	أقل من 20 مليون	من 1 إلى 9 عمال
صغيرة PE	من 20 مليون إلى 200 مليون	من 20 مليون إلى 400 مليون	من 10 إلى 49 عامل

المصدر: القانون رقم 02/17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 02، 2017

يبين الجدول معايير تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون 17-02

إذ تم تحديد حجم المؤسسة إلى صنفين هما:

الصنف الأول المؤسسة المصغرة TPE وقد قدرت حصيلتها السنوية بأقل من 20 مليون دينار جزائري ورقم الأعمال بها أقل من 20 مليون دينار ويتراوح عدد العمال بها من عامل واحد إلى 9 عمال.

[1] - الإذاعة الجزائرية، مجلس الأمة يصادق على القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 01-03-2017 https://www.djazeriress.com/afs1437808

الصنف الثاني المؤسسة ذات الحجم المصغر PE وحصيلتها السنوية تتراوح ما بين 20 مليون إلى 200 مليون دينار جزائري وقدر رقم الأعمال بها من 20 إلى 40 مليون دينار في حين يتراوح عدد عمالها من 10 إلى 49 عامل.

وهذا التصنيف له أهمية قصوى بالنسبة لدور هذه المؤسسات وتفعيلها نظرا لاطلاعنا عن السيولة المالية التي تتوفر عليها المؤسسة وعدد العمال وبالتالي تحديد دور كل مؤسسة في التنمية.

المطلب الثاني: مراحل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها

أولا: مراحل إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لكي يتم مؤسسة صغيرة أو متوسطة يجب المرور بعدة مراحل، ويجب التحكم في كل مرحلة قصد إنجاح هذا النوع من المؤسسات، ومن أهم المراحل المتبعة في إنشائها ما يلي: [1]

1- **تكوين الملك أو المسير:** يعتبر تكوين المالك أو المسير من أهم المراحل المتبعة في عملية إنشاء المؤسسة، وذلك ليكون المسير قد استوفى بعض الشروط اللازمة لتحسين هذا المشروع أم لا؟ ويظهر ذلك جليا من خلال الاستعداد النفسي والمعنوي وكذلك المادي للمسير، فهذا الاستعداد هو الذي يشكل إحدى مصادر النجاح أو الفشل للمشروع المراد تحقيقه ولضمان نجاح المشروع توجد هناك بعض المميزات والخصائص التي يجب أن تتوفر في صاحب المشروع من بينها: القدرة على التنبؤ ورفع التحديات، القدرة التصورية، قدرات تحليلية، تحديد الأهداف والتنسيق ودراسة المعلومات، القدرة على خلق مناخ جيد للعلاقات الجماعية والقدرة على الإنصات لأفراد المؤسسة ومنحهم الثقة بتنظيم جيد مدروس للعمل وقبول للمنافسة، القدرات التقنية، معرفة نشاط المؤسسة ومعرفة المنتجات الملائمة[2].

2- **الحصول على فكرة لإنشاء المؤسسة وكيفية تطويرها:** تبدأ معظم المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم بإمعان الفكر الاستراتيجي و التخطيط الدقيق لذلك، وذلك من خلال إيجاد الفكرة لإنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة: لأن صاحب المشروع يمر أولا وقبل كل شيء بمرحلة حاسمة والمتمثلة في وضع الأسس الأولى المسطرة ولذلك يجب علينا الإجابة عن الأسئلة التالية: هل الوسائل موجودة لتحقيق

[1] - ينب خلفة ساهل، دور شركات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2011- 2012، ص14.

[2] - زينب خلفة ساهل، مرجع سابق، ص14.

ذلك؟ كيف يمكن أن تتحقق المشاريع؟ ما هي الإمكانية للنجاح في ظروف اقتصادية متقلبة ومتغيرة.

فتطوير فكرة إنشاء المؤسسة تقام أساسا على قدرة المالك أو المسير على جمع المعلومات
والمعطيات الضرورية الخاصة بالنشاط المعهود للمؤسسة المراد إنشاؤها وكذلك خصوصيات المحيط المباشر لهذه المؤسسة.

3- **الإجراءات القانونية:** إن أي نشاط اقتصادي لا يبدأ في العمل إلا بعد وضع الإطار القانوني للمؤسسة وكذلك مسارها القانوني أيضا كما يلى:

- وضع الإطار القانوني: قبل أن تنطلق المؤسسة في العمل يجب الانتهاء من الشكليات القانونية خاصة القيد في السجل التجاري، في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتميز بالشخصية المعنوية القانونية مثل: هوية اقتصادية ويجب أن تبين الشكل التنظيمي لهذه المؤسسة، هل هي شركة أشخاص أم هي شركة أموال.

- المسار القانوني: حتى يتخذ المسار القانوني مجراه العادي يجب المرور ببعض الخطوات المهمة والتي تتمثل في اللجوء إلى الموثق لتحرير وإمضاء العقد وكذلك عملية القيد في السجل التجاري، ويتم تقييد المسير، تحديد مسؤوليته وتسيير الشركة وذلك حسب القانون التجاري للبلد والذي ينظم المسار القانوني للمؤسسة.

4- **انطلاق النشاط الاقتصادي:** بعد أن يتم المرور بالمراحل السابقة تأتي المرحلة الخاصة بالتقييد الفعلي للمشروع وبالتالي انطلاقة المؤسسة في العمل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الأولويات كوضع الأدوات الترويجية للسياسة التجارية وزيادة اكبر عدد من الزبائن إضافة إلى امتلاك وسائل الإنتاج وكذلك توزيع المهام والتنظيم العام للعمل وتوظيف العمال والتنظيم المحاسبي.

5- **تأمين المؤسسة:** عند القيام بأي نشاط يجب أن يكون هناك تأمين ضد الأخطار وفي بعض الحالات يكون التأمين إجباريا بمقتضى القانون فهو يحمي العلاقات المهنية ويرح أيضا المؤسسة اتجاه العمال[1].

ثانيا: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إما أن تكون داخلية ناتجة عن نشاط المؤسسة وإما خارجية تحصل عليها المؤسسة من مصادر خارجية كالآتي:[1]

[1] - زينب خلفة ساهل، مرجع سابق، ص15.

أ- **المصادر الداخلية:** و تتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

1- **الادخارات الشخصية :** المستثمر الجديد غالبا ما يتخوف من المخاطرة بأموال الغير حتى لا يتحمل عبئا كبيرا في حالة الخسارة ، كما أنه قد لا يرغب بمشاركة الغير في رأس مال المؤسسة و بالتالي إدارتها و تسييرها و حتى إذا اضطر إلى اللجوء إلى تمويل خارجي فانه سيجد صعوبة في إيجاد مستثمرين يقبلون تحمل درجة خطر عالية معه في ظل غياب ضمانات كافية و التي تفتقر إليها المؤسسة الصغيرة و المتوسطة .

2- **الشركاء و حملة الأسهم:** يمكن الحصول على المبالغ لتمويل المؤسسة عن طريق المشاركة أو عدد من الشركاء أو عن طريق تحويل المشروع إلى شركة وإصدار الأسهم ، إذ يمكن عن طريق المشاركة توفير مبالغ أكبر إما عن طريق الشركاء أو الاقتراض بسبب مشاركة المشاركين في ضمان المبالغ التي يتم اقتراضها من الغير

3- **الاحتياطات و الأرباح المحتجزة:** تعتبر الأرباح المحتجزة من أهم المصادر الداخلية حيث تقوم الشركات بتمويل جزء كبير من احتياجاتها المالية بواسطة الأرباح المحققة فالأرباح التي تحققها المؤسسة يمكن الاحتفاظ بها لغرض إعادة استثمارها أو توزيعها بين المساهمين أو الاحتفاظ بجزء منها و تفريغ الباقي كأرباح على الملاك .

4- **الموجودات المعطلة و النفقات المالية:** يمكن للمؤسسة أن تحصل على الأموال ببيع جزء من الموجودات الثابتة و الفائضة من الحاجة مثل: التجهيزات و المعدات غير المستخدمة ، الخردوات أو قطعة أرض لا تحتاجها المؤسسة ، و من مصادر الحصول على التمويل من الداخل أنها متوفرة و تأتي من مراقبة النفقات بفعالية أكبر.

5-**المخزون و الحسابات المدينة:** يعتبر المخزون من أحد الموارد الداخلية للتمويل ، و الذي ينبغي تحليله بعناية و مراقبته ، فمن الممكن أن نجد نسبة عالية من المحزونات الزائدة عن حاجة المؤسسة الفعلية ، لهذا يجب مراقبة المخزون و التخلص من الفوائض التي يحويها و تحويلها إلى نقدية لاستخدامها في أغراض أخرى.

كما أن الحسابات المدينة و خاصة بطيئة التسديد أو المشكوك فيها ، تشكل مصدرا هاما للأموال ،حيث عند قيام المؤسسة تحتاج إلى تقديم تسهيلات فمن المرجح أن جزءا كبيرا من رأسمالها يكون محتجزا في حسابات بطيئة التسديد أو مشكوك فيها لذلك من الضروري القيام بحملة جادة لتحصيل جميع الحسابات المستحقة و غير المدفوعة و تبني سياسة لرقابة التسهيلات الإنمائية .

[1] - زين الدين عز الدين، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثرها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2013- 2014 ، ص27.

ب- المصادر الخارجية: و تتمثل فيما يلي:

1- الاقتراض من الأهل و الأقارب: وهو اللجوء إلى الأقارب لوفير التمويل و غالبا ما يكون بدون مقابل مادي نتيجة ما تفرضه العلاقة بينهم[1].

2- الاقتراض من البنوك التجارية: يقوم النظام المصرفي في أي دولة على مجموعة من المؤسسات التي يعتمد نشاطها على تجميع المدخرات المحلية لأفراد المجتمع ووضعها في متناول المشروعات و الأشخاص الراغبين في الحصول على القروض و يقع على عاتق الجهاز المصرفي الذي يتكون من مجموعة من البنوك التجارية و بنوك الاستثمار مسؤولية كبيرة تتمثل في حفظ مدخرات أفراد المجتمع و توجيهها نحو الاستثمارات في المشاريع الإنتاجية . و من مهام البنوك التجارية أيضا تقديم القروض القصيرة و المتوسطة الأجل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية عادة ما تتدنى مساهمة البنوك التجارية في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ، و لابد من إعادة التذكير هنا بأن البنوك التجارية عادة ما تلجأ إلى الإقراض قصير الأجل بصورة عامة و متوسطة الأجل نوعا ما ، فالمشروعات الصغيرة و المتوسطة تواجه صعوبات في الحصول على التمويل من البنوك التجارية ذلك أن تلك المشروعات تحتاج للائتمان طويل الأجل الذي تفضل البنوك التجارية – على الأغلب- عدم اللجوء إليه تخوفا من عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات اللازمة التي يطلبها البنك[2].

3-الائتمان التجاري: يعتبر الائتمان التجاري نوع من أنواع التمويل القصير الأجل و الذي تحصل عليه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الموردين عن طريق تأخير دفع المبالغ المستحقة على البضاعة المشتراة منهم أي الشراء على الحساب و لفترة زمنية متفق عليها بين البائع و المشتري.

4-التمويل عن طريق الشركات الكبيرة: هناك العديد من الشركات الكبيرة التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة و تقدم لها الخبرات الفنية و التسويقية اللازمة ، و ان كأن الدافع الرئيسي وراء ذلك الاستثمار المربح فان هناك بعض الشركات الكبيرة التي تسعى للدخول في المشروع الصغير ضمان تزويد منتجات لها كأحد المدخلات المطلوبة في العملية الإنتاجية بها .

[1] - زينب خلفة ساهل، مرجع سابق، ص ص 27- 28.

[2] - ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، ط1 (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص36.

5-التمويل الإسلامي: يقوم التمويل الإسلامي على مبادئ الشريعة الإسلامية مثل: تحريم الربا (الفوائد) ،تحريم تمويل مشاريع لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية كالخمور ، التبغ ، تقاسم الربح و الخسارة.

حيث تتنوع الصيغ التمويلية التي تستعملها البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي يمكن عرضها بإيجاز كما يلي:

- المضاربة: وفيها تقوم مؤسسة التمويل بتوفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يتفق الطرفان معا على قسمة ما يتحقق من ربح من عملية الاستثمار بنسب معينة بينهما و لمؤسسة التمويل أن تضع شروطا تضمن حسن استخدام التمويل و إذا تحققت خسارة فان مؤسسة التمويل تتحملها من الأصل ما لم يثبت أن هناك[1] تقصير أو إهمال أو تعدي من المشروع وبذلك يساوي الإسلام بين المال والعمل ويربحان معا أو يخسران معا، يخسر صاحب المال ماله، ويخسر صاحب العمل عمله.
- المشاركة المنتهية بالتمليك: وفها تقوم مؤسسة التمويل بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلاله التمويل الجزئي لرأس مال المشروع على أن تقوم المؤسسات ص و م بتمويل الجزء الآخر، ويكون من حق المشروع شراء حصة مؤسسة التمويل على أساس برنامج زمني، وأن يحل محلها في الملكية، إلى أن تتخارج المؤسسة المالية وتؤول الملكية كافة للمشروع.

6- **رأس المال المخاطر:** يمكن للمؤسسة الحصول على التمويل من شركات رأس المال المخاطر التي تعطي الحاجة التمويلية للمؤسسة دون طلب ضمانات وهي تهتم بنوعين من المؤسسات هما:

- المؤسسات الجديدة ذات المخاطر المرتفعة.
- المؤسسات القائمة التي تعاني من مشاكل إدارية، تسويقية، مالية، وإنتاجية وغيرها من المشاكل الأخرى حيث نجد توجه مؤسسات رأس المال المخاطر نحو مساعدة المؤسسات ص و م الجديدة أو التوسيعية، بينما نجد النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفر الضمانات[2].

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعناصر المكونة لها

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

[1] - زين الدين عز الدين، مرجع سابق، ص ص 29- 30.
[2] - زين الدين عز الدين، مرجع سابق، ص30.

للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص الإيجابية تكنها من تحقيق مزايا تنافسية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة غير أن لها خصائص سلبية لا يمكن إغفالها:

أ- **الخصائص الايجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- سهولة التأسيس: يمكن لأي شخص عادي حتى ولم يمن يملك مؤهلات علمية أن يقيم مشروعا خاصا به، وحتى لو كان هناك من دون شك أيسر من إنشاء مؤسسة كبيرة نظرا لأنها تحتاج رؤوس أموال صغيرة وبساطة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيسها مثلا: في فرنسا نستغرق عملية إنشاء مؤسسة إدارية أقل من 24 ساعة[1].

- **الاستقلالية في الإدارة:** تتصف المؤسسة ص و م بسيطرة نمط الملكية الفردية والعائلية ويترتب عن ذلك ارتباط الإدارة ارتباطا وثيقا بالملكية مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات وهذا ما يمنحها صفة الاستقلالية[2].

- **سهولة وبساطة التنظيم:** تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة أن تكون أمام عدد أكبر من العمال "مقارنة مع المؤسسات الصغيرة" وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

- **مركز التدريب ذاتي:** تتسلم هذه المؤسسات بقلة التحالف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها العاملين فيها، وذلك جزاء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نقاط فرص العمل المتاحة وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا لذا فغن هذا النوع من المؤسسات يعد المكان المناسب لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإدارتها[3].

- **المرونة الكبيرة:** تتميز المؤسسات ص و م بدرجة عالية من المرونة في مختلف النواحي المتعلقة بنشاطاتها، تتجسد قدرتها في قدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات التي قد تحدث داخلها أو خارجها، مثلا: هذه المؤسسات تستطيع التحول إلى إنتاج سلع خدمات تتناسب مع

[1] - ياسر عبد الرحمان، تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة – حالة ولاية جيجل، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة جيجل، 2013 - 2014، ص73.

[2] - عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آلية لتحقيق التنمية المستدامة، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013)، ص ص 37- 38.

[3] - ياسر عبد الرحمان، مرجع سابق، ص73.

متغيرات السوق ومتطلباتها بسرعة، ويمكن إرجاع هذه الخاصية إلى كون المؤسسات ص و م تشتغل عدد قليل من العمال يجعلها تمتلك تنظيم بسيط مما يساعدها على سرعة التكيف.

- **القدرة على جلب المدخرات:** لا تواجه المؤسسات ص و م صعوبات كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروعات، سواء من القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة وذلك لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإقامة هذا المشروع، وهذا ما يتلاءم مع ظروف الدول النامية نظرا لضعف قطاعها المصرفي في تقديم التمويل اللازم.

- **قصر فترة الاسترداد:** فترة الاسترداد هي الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقات النقدية وقصر هذه الفترة هو زيادة دورات البيع وقصر دورة الإنتاج وعليه فإن المؤسسات ص و م تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر في فترة زمنية أقصر مقارنة مع باقي المؤسسات.

- **المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق:** يتميز سوق المؤسسات ص و م بالمحدودية النسبية، إضافة إلى المعرفة الشخصية للعملاء، الأمر الذي يجعل من السهل التعرف إلى شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليلها ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل، وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات.

- **حرية الدخول والخروج:** نظرا لانخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة الآلات والمعدات التي يتألف منها خط الإنتاج في المؤسسات ص و م، وقلة المخزون السعي من الموارد الأولية والمنتجات النهائية وارتفاع إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وسهولة تحويل أصول هذه المؤسسات إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح للمؤسسات ص و م الفرصة للدخول إلى السوق والخروج منه بحرية أكبر من المؤسسات الكبيرة[1].

ب- الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بالإضافة للخصائص الايجابية للمؤسسات ص و م هناك جملة من الخصائص السلبية نذكر منها:

- **المسؤولية غير محدودة عن الديون:** من أبرز السلبيات التي تميز المشروعات ص و م تلك المرتبطة بعنصر الملكية سواء كانت فردية أو بشكل تضامني تنبثق عنها مسالة المسؤولية غير المحدودة عن الديون التي تؤدي إلى فشل المشروع إذ ما تعرض مالكيه إلى ظروف خاصة ومن ثم تؤدي إلى تصفيته.

[1] - ياسر عبد الرحمان، مرجع سابق، ص ص 74- 75.

- **ارتباط حياة المشروع بحياة مالكيه:** سواء كان المالك فردا أو شركاء فإن حياة المشروع مرتبطة بحياة مالكيها أو بانسحاب أحدهم أو كلهم مما يعني أن المشروعات ص و م تتصف بحياة قصيرة[1].

- غالبية المؤسسات ص و م تجد صعوبة في التوزيع وذلك لمحدودية الأموال من قبل المالكين أو نتيجة لعدم تمتعها بمركز مالي مقبول[2].

ثانيا: العناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- **الموارد المادية:** وتتصف في:

- مجموعة عناصر ثابتة: والتي يجب على المؤسسة امتلاكها كالأرض والمعمل والمحل والمكاتب.

- مجموعة عناصر متحولة: والتي تتحول الواحدة بالأخرى وذلك خلال الدائرة الاستثمارية مثلا: المواد الأولية، رأس المال ... إلخ.

2- الموارد غير المادية: من أهم العناصر المكونة كالشركة في العلم الحديث هي العناصر غير المادية، إذ أن العمليات التجارية الرئيسية تتعلق بهذه العناصر. من هذه الموارد نورد على سبيل المثال: الملكية الفردية، الشعار....إلخ.

3- الموارد البشرية: من الناحية القانونية تشمل الموارد البشرية:

- المدير: هو مسؤول عن أداء مجموعة من المرؤوسين بغرض تحقيق أهداف المنظمة، وعليه تحقيق ثلاثة مهام رئيسية وهي: العمل مع الآخرين، القيام بالوظائف الإدارية، الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وذلك لانجاز هذه المنظمة بكفاءة فعالية.

إن السلطة الرسمية التي يمارسها المدير تكون مصدر للقوة بالاعتماد على هذا المصدر يقوم الرؤساء بالتأثير على المرؤوسين ويوجهون جهودهم نحو انجاز الأهداف التنظيمية.

[1] - نورة برايس، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها. دراسة حالة مؤسسة Fertail- عنابة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار عنابة، 2005- 2006، ص25.

[2] - عمار شلابي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد للتنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باجي مختار عنابة، 2010- 2011، ص46.

بالرغم من أن السلطة هي إحدى مصادر القوة فهي أحد الوسائل التي يستخدمها المدراء ليؤثر على الآخرين وكما هو موضح في المخطط التالي:

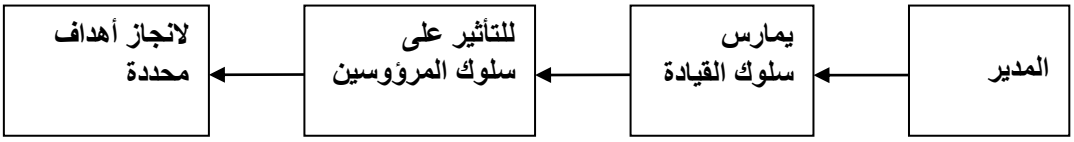

ويشمل وظيفة القائد أو المدير في أي مشروع أو مؤسسة توجيه وتحفيز أعضاء الفريق أو الموظفين ومساعدتهم للوصول إلى أهداف مرتبطة بالأعمال ولها قيمة عند العاملين وصفات المهمة التي يقوم بها الموظف.

- العمال: يقومون بتنفيذ الأوامر في المؤسسة وذلك بغية الوصول إلى أهداف المؤسسة، يقوم القائد الذي يمثل أعلى الهرم الوظيفي بتوصيل المعلومات إلى الأسفل لكل المستويات في الفريق، وتبقى المشكلة في ذلك النمط من الإدارة من القمة إلى القاع حيث أننا لا نتمكن غالبا من التأكد الدائم والمستمر من وصول الرسالة أو كيف تم استقبالها نظرا لقلة التغذية المرتدة من المستويات السفلى[1] من الهرم الوظيفي ولذلك يتحتم علينا توصيل الرسائل شخصيا كلما أمكن ذلك للتأكد من وصولها وتفهمها بوضوح من قبل الملتقى.

لعل أفضل طريقة للوصول إلى قرار هي مناقشة المشكلة مع الزملاء وتحليل البدائل المتاحة وعلينا تشجيع تقوم باستشارتهم على إبداء الرأي، لذلك على الجميع اعتبار جميع الخيارات المتوفرة لأن بعض القرارات تفرض نفسها والبعض الآخر قد يتمثل في شكل خيارين يعطينا فرصة الاختيار ما بين البدائل بالنسبة للقرارات ذات الخيارات المتعددة على الجميع أن يكونوا منظمين في أسلوب التعامل معها أو بإعطاء الوقت اللازم لحصر الخيارات المتوفرة وتقييم صحتها وكذلك نتائجها وإذا ما تطلب الأمر يمكن اشتراك الآخرين في تقديم الأفكار وتجميع البيانات اللازمة وبعد البحث في كافة الخيارات حينئذ نكون في وضع جيد لاختيار منهج وأسلوب للتنفيذ.

المطلب الرابع: وظائف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجالات أنشطتها

[1] - نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007)، ص ص 40- 44.

أولا: وظائف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]

- الوظيفة التقنية التي تتمثل في الإنتاج والتصنيع والتحويل.
- وظيفة البحث والتنمية.
- وظيفة التمويل وتشمل المحاسبة والتحليل والإحصاء والموازنة التقديرية.
- وظيفة تسيير الجودة في المؤسسات التي تمتاز بالمنتوجات المتنافسة.
- وظيفة الموارد البشرية كالتكوين والتدريب.
- العلاقة مع الهيئات الحكومية بواسطة القوانين والتنظيمات.
- وظيفة التخصص الاستراتيجي والتسيير بالأهداف.
- وظيفة التسويق ودراسة السوق وسلوك المستهلك.
- وظيفة مراقبة التسيير.
- وظيفة الأمن[2].

ثانيا: مجالات أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المشاريع ص و م الجانب الأرحب من مساحة مشاريع النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم وتمارس هذه المشاريع أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أم التجاري أو الزراعي أو المقاولات ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

- **مشاريع التنمية الصناعية:** يقصد بمشاريع التنمية الاقتصادية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتهيئتها وتغليفها وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقديم مجالات عديدة لنشاط مشاريع الأعمال ص و م يمكن توضيحها.

- الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة مثال: صناعة الألبان والمطاحن وتقطيع الحجارة والمنتجات الحجرية وأعمال المقاولات.

[1] - نبيل جواد، مرجع سابق، ص45.
[2] - غانية بطاش وسعيدة بن نعمة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013 - 2014، ص24.

- صناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف مثل: صناعة الألبان ومشتقاتها وصناعة الخبز والحلويات لأن هذه المشاريع تعتمد على الإنتاج يوما ليوم للسوق وتكون فترة التخزين لمنتجاتها محدودة لأنها تنتج لتغطي احتياجات السوق في المنطقة المحلية التي تتوطن فيها.

-الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين مثل: منتجات النجارة من أبواب ومنافذ وأثاث وأنواع الطوب وخياطة الملابس.

- الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي مثل: مشغولات الذهب والماس والملابس المطرزة وصناعة الفخار والخزف وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية.

❖ **نشاط التعدين:**

- المنجم الفردي الصغير: تلك المشاريع التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المنجم والمحاجر والملاحات معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها عمليات تكنولوجية معقدة ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو باهظة التكاليف[1].

- المناجم المتوسطة: تتوضع في المناطق التي تكون فيها الخدمات مركزة على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة فيها وتتم أنشطة الاستخراج والتقسيم والتجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة.

- المناجم الكبيرة: تتمتع باستثمارات ضخمة وتحتاج عملياتها إلى تجهيزات فنية عالية الثمن معقدة التكنولوجيا وتعتمد على إجراء العديد من الأنشطة المعملية لتجهيز الخامات وإنتاجها في صورة واحدة أو صورة متعددة وغالبا ما تكون هذه المناجم سلسلة في نشاط إنتاجي واحد يبدأ من الاستكشاف إلى التنقيب والحفر والتحليل الكيميائي[2] والتقييم الاقتصادي والفني للخامات إلى استغلال الخامات وإنتاجها بالصورة المطلوبة للاستخدام المحلي أو التصدير.

❖ **مشاريع التنمية الزراعية:**

- مشاريع الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو البيوت الزراعية المحمية.

[1] - ليث عبد الله القهيوين وبلال محمود الوادي، مرجع سابقن ص ص 23- 24.
[2] - ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، مرجع سابق، ص 24.

- مشاريع الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار والأغنام والدواجن أو المنحل أو الألبان ومشتقاتها.

- الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

❖ **مشاريع التنمية الصحية:** إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات والمصحات.
❖ **مشاريع الخدمات:** وتتمثل في : الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، الترفيهية، خدمات التدريب، خدمات الصيانة والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث، خدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات الرعاية والنشر والإعلان.
❖ **نشاط المقاولات:**

- مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني المجهزة أو المطارات أو الطرق أو الجسور أو السدود أو الموانئ أو شبكات المياه والمجاري.

- مقاولات المشاريع الكهربائية: كمحطات توليد الكهرباء أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الالكترونيات

- مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع.

❖ **النشاط التجاري:**

- متاجر عامة: التي تبيع سلعا كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم

- متاجر الأقسام: متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية في وسط المدن وتخصص بمجموعة من مجموعات السلع

- المتاجر المخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل: الأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة، الحقائب.

- متاجر السوبر ماركت: متجر يقدم لتشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية.

- متاجر الخدمات: وتعتمد على الثقة والشهرة في تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل مثل: التنظيف، الكي، صالونات الحلاقة[1].

[1] - ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، مرجع سابق، ص ص 25 – 27.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

يحتل موضوع التنمية المحلية مكانا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسية الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية وذلك أنها عملية إنهاء عملية ومنهجا ومدخلا وحركة يكن من خلالها الانتقال بالمجتمع في حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل ويسد تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وإدخالها وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية القومية على مستوى الدولة ككل.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وأهدافها

أولا: تعريف التنمية المحلية:

يشير مصطلح التنمية المحلية إلى النطاق الجغرافي للتنمية والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة وعليه قبل التطرق إلى تعريف التنمية المحلية لا بد أن نعرف التنمية، فمصطلح التنمية يتصف بالتغير والتنازع أو الاختلاف الفكري والعملي الأمر الذي أدى إلى ظهور أراء عديدة ومفاهيم مختلفة لمصطلح التنمية وكل ما يتصل له من

جوانب وعوامل ومشكلات وتفاعلات، ومن بين المصطلحات الشائعة في مجال التنمية نذكر أهمها: التخلف، التطوير، التحديث والحداثة، النمو الاقتصادي، التغيير[1].

لقد عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها: مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من اجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد[2].

كما تعرف التنمية بأنها محصلة الجهود العملية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يكن إيجادها لمواجهة الحاجة الضرورية وفقا لخطة مرسومة في ضوء السياسة العامة للمجتمع[3].

كما تعرف التنمية كذلك أنها ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بأنها من مستوى الفقر وعدم المساواة[4].

- من تعريفنا للتنمية يمكن الآن التطرق إلى تعريف التنمية المحلية التي تهتم بالشؤون المحلية وينحصر نشاطها في الأقاليم والمجتمعات المحلية وتركز جهودها لتطويرها وترقيتها بعيدا عن التدخلات المركزية والتي تنحصر مهامها في المراقبة والإشراف على أعمال ممثلي المناطق المحلية التي يتم انتخابها بحرية من طرف أبناء أهل المنطقة كما يعرفها الأستاذ عبد المطلب عبد الحميد بأنها: العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا وثقافيا وحضريا من منظور تحسين الحياة لسكان تلك التجمعات في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومكتملة[5] ويعرفها محي الدين صابر على أنها: مفهوم حديث الأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة تقوم على أسس وقواعد ومناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة وعن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جمعيا في كل المستويات عمليا وإداريا.

---

[1] - نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العلمية، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009)، ص32.

[2] - سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007)، ص ص 22 -23.

[3] - محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص22.

[4] - إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية : نظريات التنمية والنمو إستراتيجيات التنمية، (الجزائر: دار الهمة للطباعة والنشر والتوزيع، د.س.ن)، ص51.

[5] - كريم قريني، دور الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية المدية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، 2009 - 2010، ص 6.

ويعرفها كيسافي غريب على أنها: عملية تنويع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجال ترابي معين من خلال تعبئة مواردها وطاقاتها[1].

كما عرفت التنمية المحلية على أنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة[2].

ثانيا: أهداف التنمية المحلية

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية وتوسيعها.

- القضاء على الفقر والجهل والتخلف، ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع السابقة، مما يخفض من معدلات البطالة ويرفع من القوة الشرائية للأفراد ومنه التقليل من ظاهرة الفقر وتوسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية خاصة في الريف من أجل ضمان التمدرس للأطفال وكذلك فك العزلة عن هذه المناطق ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجيا.

- تحفيز السكان للمشاركة في عملية التنمية، وهذا يكون بتقديم الدعم المادي والمعنوي له وإشعاره بأنه عنصر مهم وفعال في مجتمعه وأنه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات وخاصة إذا كانت تمس الاحتياجات والنقائص التي يعاني منها.

- التركيز على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد، والحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية ولتضييق الفجوة الداخلية بين الريف والحضر.

- تشجيع مزيد من الاستثمارات الجديدة وزيارة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.

- التحديد الدقيق للاحتياجات والموارد المتاحة والمحتملة للمراكز والقرى والنجوع عن طريق مراكز المعلومات لكل منطقة.

---

[1] - مقداد خميسي، واقع وآفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2008، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2008 - 2009، ص 7.

[2] - عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، (د.ب.ن: الدار الجامعية، 2001)، ص13.

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعماله.

- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات، صناعية، زراعية، خدمات وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر، وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاثف وتوحيد الجهود.

- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.

- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.

إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.

- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة وإدماجها في المجتمع[1].

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية وخصائصها

أولا: مقومات التنمية المحلية

تتطلب التنمية المحلية الناجحة مجموعة من المقومات والشروط التي تلزم لتحقيق الأهداف التنموية وترجمة الطموحات إلى واقع ملموس، حيث أن التنمية المحلية ليست مجرد طموحات أو شعارات جوفاء بل هي مجموعة من الحاجات والمشكلات المتفاعلة والتي تحتاج إلى حلول واقعية لا تنبع من فراغ بل لابد من توافر بعض العوامل الهامة التي تسهم في تفعيل التنمية المحلية وانجاز أهدافها، ومن أهم مقومات التنمية المحلية ما يلي:

- ❖ تبني القيادة الإدارية والسياسية في الدولة لسياسة ثابتة ومدروسة في مجال التنمية المحلية وربطها بفعالية وملائمة مع التنمية الوطنية الشاملة، إذ أن وجود مثل هذه السياسة العليا هو أمر حيوي حاسم في الدول النامية وبدونه قد تبقى الجهود عند حدودها الدنيا.
- ❖ وجود إرادة شعبية مخلصة تقوم على الإيمان بالأرض والعمل المنتج من أجل تدعيم البنيان الذاتي القائم على استثمار الجهود والإمكانات المحلية بواسطة السكان المحليين وتعاونهم مع السلطات المركزية في الدولة.
- ❖ توفير الإمكانات والمدخلات المحلية وغيرها التي تلزم من أجل تنفيذ البرامج المحلية وتحقيق أهدافها التنموية، وتشمل هذه الإمكانات ما يلي:

[1] - فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015)، ص ص 37 – 40.

- توفير مصادر التمويل الكافية من مختلف الجهات المحلية والمركزية وغيرها.

- توفير العناصر البشرية المؤهلة من السكان المحليين.

- توفير الإمكانات التكنولوجية والأجهزة والمعدات المساندة والتي تلزم في المجالات التنموية المختلفة وخصوصا الزراعة والصناعة والحرف وغيرها.

- وجود الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية.

- توفر المواد الخام المحلية واستغلالها بالطريقة الملائمة.

- ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها البعض ضمن إطار نظامي موحد مفتوح.

- الاتصال والإعلام التنموي في مجال الفرص والمحددات[1].

ثانيا: خصائص التنمية المحلية

يمكن حصر أهم الخصائص التنمية المحلية فيما يلي:

- **الشمولية:** يعني ضرورة تبادل قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية .
الشمول يعني أيضا شمول التنمية لكل قطاعات المجتمع الجغرافية و السكانية بحيث تغطى المشروعات و البرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقا للعدالة و تكافؤ الفرص و إرضاء المواطنين .
- **التوازن:**يعني الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع ، فكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاص لكل جانب منها، فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على ماعدا من القضايا و الاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية و القضايا الأخرى بمثابة فروع منها.
- **التنسيق:** تهدف خاصية التنسيق إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع و تضافر جهودها و تكاملها بما يمنح ازدواج الحتمية أو تضاربها[2].
- **التعاون و التفاعل الايجابي:** يجب أن يكون هناك تعاون و تأثير متبادل بين أنشطة المجتمع و عناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت أجهزة التنمية حكومية أو غير حكومية و ألا يترك هذا التعاون للصدفة بل يتعين إيجاد المناخ و التنظيم الملائمين

[1] - فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص ص 43- 44.
[2] - وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية، ط1، (مصر: إيتراك للنشر والتوزيع، 2003)، ص ص 18- 19.

للتعاون البناء أو التفاعل الايجابي بين هذه الأجهزة حتى يكون تأثيرها المتبادل ايجابيا لدعم بعضها البعض و ليس سلبيا لإعاقة بعضها .

المطلب الثالث: مجالات التنمية المحلية و آليات ممارستها

أولا: مجالات التنمية المحلية:

حدد قانون البلدية مجالات التنمية المحلية وصنفها كالآتي:

1- **مجال التهيئة العمرانية والإسكان:** حيث يندمج في مجال التهيئة العمرانية كل ما من شأنه تهيئة المجال المحلي، عن طريق أدوات التعمير المختلفة في إطار[1] تجسيد الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية على المستوى المحلي، وتحقيق أهداف تتعلق بالمحافظة على الشواطئ والغابات، وتوسيع المساحات الخضراء، وحماية التربة والموارد المائية وحماية البيئة ومكافحة التلوث وتنظيف الأحياء وصيانة وتسيير شبكات التطهير ومياه الشرب وتنظيم المفارغ العمومية.
ويدخل ضمن مجال الإسكان تحديد الجماعة المحلية (البلدية، الولاية) للاحتياجات ضمن هذا القطاع والمساهمة في إعداد البرنامج الوطني للإسكان وتنفيذه ومراقبته ضمن الحدود الإقليمية للبلدية، وتسهيل إنجاز مشاريع السكن والتجهيزات الجماعية والإسهام في تنظيم التشاور وخلق الظروف الملائمة للترقية العقارية، عبر المشاركة فيها مثل البرنامج الوطني للسكن التساهمي أو المشاركة بالأسهم في إنشاء مؤسسات البناء العقارية وتشجيع إنشاء التعاونيات وجمعيات السكان الخاصة بحماية الأحياء والعقارات وصيانتها وتجديدها.
2- **المجال التربوي والثقافي والسياحي والاجتماعي والصحي:** يمكن أن تقوم البلدية بانجاز هياكل ومؤسسات التعليم الابتدائي وفقا للخريطة المدرسية والمقاييس الوطنية، وكذا كل ما من شأنه تشجيع التعليم ما قبل المدرسي، كإنشاء دور الحضانة وتوظيف مدرسين لها أو مثلما تقوم به على حساب ميزانيتها للتسيير من صيانة المدارس والمساجد والمدارس القرآنية والهياكل المكلفة بالشبيبة والثقافة، أو ما يندرج ضمن واجباتها في السهر على المناطق السياحية ومنابع المياه المعدنية أو خلق مؤسسات خاصة أو الاشتراك مع خواص في إنشائها.
وفي المجال الصحي أو كل قانون البلدية في مجال الصحة البلدية، اقتراح الإجراءات التي من شأنها تحسين خدمات قطاع الصحة والتكفل وإنشاء المراكز الصحية وقاعات العلاج وتحسين استغلال وصيانة المؤسسات الصحية المتواجدة على ترابها.

[1] - فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص42.

كما ألقى المرسوم 374 -81 المؤرخ في 1981/12/26 المحدد لصلاحيات البلدية في المجال الصحي على عاتق البلدية تسهيل إقامة العيادات الطبية وعيادات جراحة الأسنان والصيدليات ووضع تحت تصرف الأطباء العاملين في القطاع الصحي مجالات ذلت استعمال سكني[1].

3- **المجال الاقتصادي:** يندرج ضمن مجال التنمية المحلية ما رخص به قانون البلدية من إعداد مخطط التهيئة والتنمية المحلية، وإنشاء مؤسسات عمومية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، والقيام بمشاريع للتزويد بمياه الشرب وعمليات التطهير، وفك العزلة وإنشاء الطرق والشبكات وترقية المناطق الفقيرة وخلق شروط التشغيل وامتصاص البطالة، وخلق شروط الاستقرار السكاني ومكافحة النزوح الريفي، وإنشاء تجهيزات والهياكل القاعدية والمساحات المخصصة للتخزين وللنشاط الإنتاجي والمساهمة في الاستثمارات الاقتصادية ومشاريع أخرى تدخل ضمن تنمية النشاط الصناعي والحرفي والنقل والمواصلات.

ثانيا: آليات ممارسة التنمية المحلية

إن ممارسة التنمية المحلية هو ما يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة ما محلية، وذلك بغي تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة، إن العصيب هو أن يتم العمل على وضع الأولويات للاقتصاد المحلي إذا ما أريد للمجتمعات المحلية أن تكون قادرة على المنافسة في هذا العالم المتطور بسرعة ويعتمد تحقيق المجتمعات المحلية للنجاح على كونها قادرة على التكيف مع البيئة المتغيرة والمتميزة بوجود أسواق تتزايد المنافسة فيها.

إن المشروعات الاستثمارية الناجحة هي تلك التي تخلق الثراء وفرص العمل ومستويات معيشة محسنة في المجتمعات المحلية، إلا أن المشروعات الخاصة تعتمد على وجود ظروف مواتية إيجابية لأنشطة الأعمال التي تمكنها م تحقيق الرخاء، وللحكومات المحلية دورا أساسيا في خلق البيئات المواتية لنجاح أنشطة الأعمال وخلق فرص العمل، وعليه فالتنمية المحلية هي عبارة عن شراكة فيما بين الحكومات المحلية ونشاطات الأعمال ومصالح المجتمع المحلي[2].

[1] - فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص ص 51- 52.
[2] - فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 50.

المبحث الثالث: مفهوم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

إن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مستوحي ومبرر من قبل الديناميكية والأهمية المتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والدور المتزايد لها كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تعريف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وقبل التطرق إلى مفهوم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا بد أولا من تعريف عملية التأهيل.

أولا: تعريف عملية التأهيل

مفهوم عملية التأهيل نشأ أول مرة من خلال التجربة البرتغالية وهذا في إطار التحضير لإدماجها في الاتحاد الأوروبي سنة 1988 من خلال البرنامج الاستراتيجي وعصرنة الاقتصاد البرتغالي والذي يهدف إلى عصرنة البنى التحتية الداعمة لقطاع الصناعة لتقوية قواعد التكوين المهني، لتوجيه التمويل لغرض الاستثمار المنتج للمؤسسات، تحسين الإنتاجية والجودة والنسيج الصناعي.

وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل تختلف صياغتها من مفكر لآخر ومن كاتب لآخر:

- **تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية**: عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة "التأهيل" بأنه عبارة عن مجموعة الإجراءات التي وضعت خصيصا للدول النامية التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات العالمية.

- **تعريف "نورث دوجلاس":** يرى نورث دوجلاس بأن التأهيل عملية معقدة وتأخذ وقتا طويلا، حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين العام والخاص إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة، وهو يتطلب تغيير في الأفكار والسياسات والقوانين والمفاهيم والإجراءات ...، وعلى الدولة أن تضع متوازنة واضحة وصحيحة من اجل إيجاد أنجح السبل لتمويل هذا البرنامج[1].

- **تعريف عبد الحق لميري:** يقول عبد الحق لميري أن التأهيل يقتصر على زيادة ورفع القيم وتطبيقات الإدارة والتسيير وتحسين الأداء لبلوغ مستوى المنافسين المستقلين، وذلك ضمن آجال محددة ودقيقة[2].

- كما تعرف عملية التأهيل بأنها الدفع من تنافسية المؤسسات من خلال مساعدتها على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة والكفاءة في التسيير وعدم تركها تواجه مصيرها لوحدها[3].

تهدف عملية التأهيل أساسا إلى:

[1] - مهدي مشري، تأهيل المؤسسات المصغرة والمتوسطة في الجزائر: آفاق وتحديات، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة 20 أوت 1955، 214- 2015، ص73.

[2] - Abdelhak Lamiri, Management de l'information : redressement et mise a niveau des entreprises, (Alger : OPU, 2003), P171.

[3] - كمال رزيق وبوزعمور عمار، التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، جامعة فرحات عباس "سطيف" يومي: 30/29 أكتوبر 2001، ص76.

1- **تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات:** يمكن الوصول إلى تحقيق هذه الأخيرة عن طريق:

- تكييف المؤسسات مع الظروف الحديثة للتسيير والتنظيم، خاصة التحكم في نوعية المنتوجات والخدمات ويقتضي هذا وجوب خضوع التحكم في نوعية المنتوجات والخدمات ويقتضي هذا وجوب خضوع المؤسسات للمقاييس الدولية الخاصة بالنوعية.

- تدعيم مؤهلات المديرين المسيرين، المستخدمين المنفذين في الوظائف الإنتاجية والتجارية ويتعلق الأمر هنا بتدعيم القدرة التسييرية لدى مسيري المؤسسات[1].

2- **قابلية استمرارية المؤسسة:** يهدف التأهيل إلى تحسين الوضع الحالي للمؤسسة من حيث التسيير وجودة المنتوجات وذلك من أجل تحقيق شروط البقاء والصمود في وجه المنافسة، وهو بالتالي ليس برنامجا استثماريا بالمفهوم الكلاسيكي، ولا برنامج إنقاذ، وإنما هو عبارة عن برنامج تحسينية دائمة، تنتهي إلى ترقية مستويات القوة ومعالجة نقاط الضعف والقصور[2].

3- **خلق مناصب العمل:** وذلك من خلال تهيئة جميع الظروف المواتية لإنشاء ومرافقة وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساعدها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالاهتمام المعطى للمؤسسة يهدف ليس فقط إلى الحفاظ على مناصب التشغيل الحالية، بل يهدف إلى خلق وظائف جديدة وذلك لاعتمادها على اليد العاملة أكثر من اعتمادها على رأس المال من جهة وأيضا لسهولة إقامتها وتوزيعها على نطاق واسع[3].

ثانيا: تعريف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME في الجزائر برنامج التأهيل على أنه عملية مستمرة ومتواصلة من التدريب والأفكار، المعلومات ومعرفة الوضعيات الحديثة والمبتكرة، كما تعرفه كذلك على أنه مجموعة من التدابير والإجراءات المساهمة في تقوية تنافسية المؤسسة بهدف تسريع النمو وخلق مناصب الشغل[4]، والذي يهدف إلى إنشاء 20000 مؤسسة في مدة: 05 سنوات في تكلفة إجمالية

[1] - عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص ص 103- 104.

[2] - Mustafa Hassen – bey, entreprise Algérienne :Gestion, Mise a niveau et Perfonmance économique, (Alger, Thala éditions, 2006), P 213.

[3] - نصيرة قوريش، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف يومي: 18/17 أفريل 2006، ص 152.

[4] - ANDPME, Programme Nationnal de la mise a niveau des Petites et Moyenne Entreprise : Présentation du Programme, P 03.

للبرنامج والتي تتحملها الدولة تصل إلى: 000 000 736 385 دج في حين تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة والمدعمة من طرف الدولة: 000 287 19 دج ليعتمدها البرنامج في تمويله على ميزانية الدولة والمتمثل في صندوق التخصيص الخاص رقم: 124- 302 المعنون بالصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم أدوات تنفيذه في الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] بالنسبة للمتابعة والتقييم تتولاها اللجنة الوطنية للتأهيل التي تتشكل من هيئة المراقبة والإدارة الإستراتيجية، وهيئة الاستفادة من المساعدات.

المطلب الثاني: دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الأسباب والدوافع التي أدت بالجزائر إلى حتمية تكييف وتحضير مؤسساتها الاندماج في الاقتصاد العالمي تكمن في العوامل التالية:

1- **التحديات:** وتتمثل في تحديات المنافسة الخارجية للتغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني كموجة التحرر الاقتصادي، الاندماج ضمن فضاءات المناطق ذات التبادل الحر خاصة الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي بعد الاتفاق المبرم في: أفريل 2002 في إطار الشراكة الأورو متوسطية بالإضافة إلى الانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية.
2- **صعوبة الحصول على المعلومة:** يعتبر الحصول على المعلومات الاقتصادية المضبوطة من المشاكل العويصة التي تصطدم بها المؤسسات في رسم سياساتها الإنتاجية ومخططاتها التسويقية لعدم توفر مركز مختص في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومة الاقتصادية.
3- **ضعف التكوين والعمل المؤهل**: يسود في إدارة هذه المؤسسات نمط المدير المالك الذي يجمع عادة بين وظائف الإدارة والتمويل والتسويق وغيرها بالإضافة إلى عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في سجل ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد وعدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم لسير العمل في أقسام وإدارات المؤسسات.

كما لا تلجأ المؤسسات إلى تدريب وتكوين عمالها نتيجة للصعوبات المالية، بالإضافة إلى غياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية.

4- **الصعوبات الإدارية:** إن القرارات والإجراءات الإدارية على مستوى جهاز التنفيذ

[1] - محمد خودري، عرض البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص07.

مازالت تتسم بالتعقيد والتباطؤ وذلك بسبب: تعدد مراكز القرارات وضعف تجسيد سياسة تقريب الإدارة من المواطن فلا زال المستثمرين يعانون من الكثير من المشاكل ويواجهون العديد من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية[1].

فمن لحظة ميلاد فكرة الاستثمار إلى أن يتجسد المشروع على أرض الواقع عليه أن يتخطى 30 مرحلة قبل الحصول على الترخيص لإقامة المشروع تضاف غليها فترة أخرى مرتبطة بإجراءات تكوين المؤسسة تمتد من: 03 إلى 04 سنوات.

5- **الصعوبات الجبائية:** أهم مشكل يعاني منه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمثل في اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة في دورتها الاستغلالية العادية، بالإضافة إلى تطبيق الرسم الإضافي الخاص الذي انعكس سلبا على القطاع كما يتميز النظام الجبائي بعدم المرونة الأمر الذي حال دون إعطاء فرص استثمارية سواء وطنية أو أجنبية[2].

6- **صعوبات التمويل:** تواجه المؤسسة ص و م صعوبات مالية في مجال التمويل بسبب:

- ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد ففي الوقت الذي يتحدث في الخطاب السياسي عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها: غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى، المركزية في منح القروض، رغم أن الأصل في القروض خاضع بالإشهار، محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية.

7- **الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي:** من بين العوائق التي تواجهها المؤسسات ص و م في انجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية في مسألة العقار الصناعي فهناك:

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.

- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات.

- إعادة النظر حتى في عملية توزيع قانونية.

[1] - نصيرة قوريش، مرجع سابق، ص148.
[2] - محمد خودري، مرجع سابق، ص 07.

- مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن[1].

8- **مشاكل العمالة والتسويق:** من أكبر المشاكل خطورة على المؤسسات ص و م هو نقص اليد العاملة المؤهلة وهو ما يطلق عليه بالكودر، حيث تلجأ هذه الفئة للعمل في المؤسسات الكبيرة لارتفاع أجورها والمزايا والفرص الكبرى للترقية، كما تواجه المؤسسات ص و م عوائق تسويقية في السوق الداخلي والخارجي لزيادة حدة المنافسة من طرف المؤسسات الكبرى، ولميل الحكومات وبعض فئات المجتمع للتعامل مع المؤسسات الكبرى لأنها ذات شهر أكبر وفي الغالب تكون ذات جودة أحسن وسعر اقل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

المطلب الثالث: خطوات عملية التأهيل

تتمثل خطوات التأهيل في المراحل التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة التشخيص: تقوم مكاتب الدراسات أو المستشارين مختارين من مسؤولي المؤسسة بدراسة وتشخيص استراتيجي شامل ووضع مخطط التأهيل للمؤسسة المعنية.

ترافق هذه الدراسة طلب إعانات مالية من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية، وبعد خضوعها لشروط قابلية الاستفادة والإجراءات المحددة من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI)، يصبح لهذه المؤسسة الحق في الاستفادة من الإعانات بمجرد الموافقة على ملفها، وتتضمن عملية التشخيص ما يلي[3]:

شكل رقم (1-1): مضمون عملية التشخيص:

[1] - سعدان شايكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، ماي 2007، ص ص 189- 190.

[2] - حدة الضب، مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المترقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011- 2012، ص20.

[3] - محمد الصالح زوينة، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2006- 2007، ص56

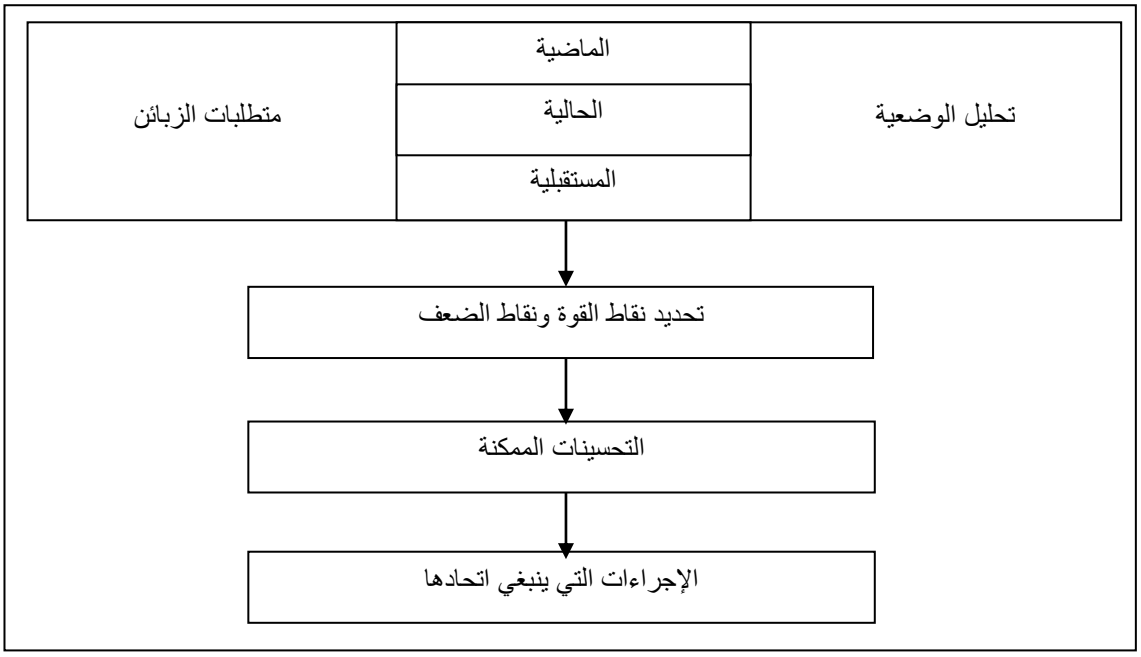

source : zaidi karar et abderrahmane laib,journée d'étude sur le programme de mise a niveau, maison de la culture, Sétif, le 27- 02- 2002.

يوضح هذا الشكل أن عملية التشخيص تمر حتما بتحليل الوضعية الماضية، الحالية والمستقبلية، إضافة إلى مدى تحقيق رضى الزبائن، كل ذلك من أجل التعريف على نقاط الضعف والقوة الداخلية والفرص والتهديدات الخارجية، ومنه التحسينات الواجب إدخالها والتي يتم القيام بها من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك يعتبر التشخيص رؤية شاملة وديناميكية حول المؤسسة، محيطها، قدراتها، أهدافها، نشاطها ونتائجها التي تسمح للاستشارة بما يلي:

- استخلاص نقاط القوة ونقاط الضعف وكذلك الإمكانيات الحقيقية للتحسين.

- تحديد مخطط عمل من شأنه تقوية الموقف الاستراتيجي للمؤسسة.فإن التشخيص الاستراتيجي يجب أن يغطي ONUDI وحسب المنهجية المقترحة من طرف عدة مجالات كما موضح في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (2-1): التشخيص الاستراتيجي العام

- -Ministere de l'industrie et de la restructuration, Fond de promotion de la Competivité [1] industrielle, Mannuel, p5

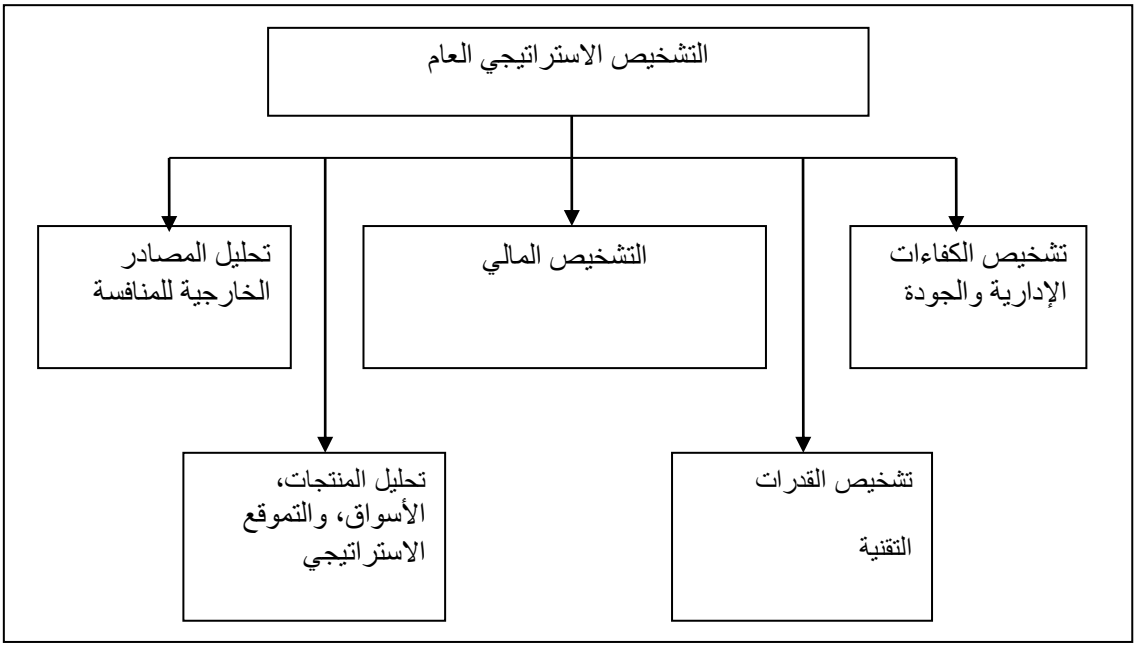

Source : zaid karar et Abderrahmane, op.cit, p35.

المرحلة الثانية: بعد الموافقة من طرف الصندوق الوطني للتنافسية الصناعية يتم البدء في الإجراءات المادية إذ يعطي لها الحق في الاستفادة من الإعانات المالية حسب اختيارين:

- على ثلاث دفعات: وتكون الدفعة الأخيرة عند نهاية خطة العمل وهذه الأخيرة لا تتجاوز السنتين بدء من إشعار المؤسسة يقرر الموافقة.

- على دفعة واحدة: تكون في نهاية المدة التي لا تتجاوز سنتين، وفي حالات استثنائية يمكن للجنة أن تمدد مهلة الانجاز لسنة أخرى من اجل تحقيق باقي الإجراءات المتعلقة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المرحلة الثالثة: تحقيق ومتابعة عملية التأهيل من خلال الإجراءات التالية:

أ- منح وصرف المساعدات المالية من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية كما يلي:

- المساعدة بـ:70% من تكلفة التشخيص الاستراتيجي ووضع مخطط التأهيل في حدود 30 مليون دينار.

- المساهمة بـ: 15% من قيمة الاستثمارات المادية الممولة من طرف المؤسسة بأموالها الخاصة.

- المساهمة بـ: 10% من قيمة الاستثمارات المادية الممولة من طرف القرض.

- المساهمة بـ: 50% من قيمة الاستثمارات غير المادية أو المعنوية (التكوين، التنظيم).

ب- **مدة الانجاز:** إن الاستثمارات التي تخص المساعدات المالية يجب أن تتحقق في أجل أقصاه سنتين، ويمكن تمديده لسنة أخرى بطلب من المؤسسة.

ت- **صرف المساعدات المالية:** حيث أن المساعدات المالية المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي ووضع خطة التأهيل يتم منحها بعد الموافقة عليها من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، أما المساعدات المالية المتعلقة باستثمارات التأهيل لا تتم إلا بعد تحقيق العمليات المبرمجة.

ث- **متابعة منح المساعدات المالية:** عند صرف المساعدات المالية وفحص الوثائق التبريرية يمكن للأمانة التقنية أن تقوم بالتأكيد المادي، والفعلي من المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة[1].

خلاصة:

وعليه نستخلص أن الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذا أهمية كبيرة باعتبارها منفذا جديدا لاستغلال الموارد والخدمات المحلية، نظرا لارتباط اغلبها بذلك ومن ثم فهي تضيق موارد الدولة من خلال عملية سد الحاجات المحلية والمعروف عن استيراد السلع والمساهمة الفعالة في عملية التصدير السلع لها ميزة نسبية محلية، كما أنها تمكن من تحسين أوضاع السكان المحليين بتوفير فرص العمل والعدالة الاجتماعية والتي من شانها وضع حد لمظاهر الفقر والتهميش والإقصاء من جهة، ومن جهة ثانية إعطاء الفرصة للمؤسسات المالية مثل البنوك وشركات التامين للمساهمة في تمويل هذه المشاريع.

[1] - Idem, P07.

الفصل الثاني:

آليات وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد

إن التحولات الاقتصادية الدولية التي فرضت على البلدان النامية إستراتيجية جديدة من التنمية قائمة على آليات اقتصاد السوق والمنافسة ليستوجب على السلطات العمومية في الجزائر الأسرع بتنفيذ برامج تدابير قادرة على مواجهة مختلف الضغوطات والتكيف مع مختلف التحولات، وهو ما يتحقق من خلال بناء نسيج صناعي متكامل عن طريق الاهتمام بقطاع المؤسسات ص و م وتأهيله، لأن تأهيل المؤسسات ص و م يعتبر في نظرنا ضرورة حتمية، فالتأهيل هو السبيل الكفيل بالرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية وتحسين محيطها كمواجهة آثار العولمة، إضافة لكون المؤسسات ص و م تمثل الرهان الأنسب لتحريك التمنية الاقتصادية.

المبحث الأول: الآليات والبرامج الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكتسي عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أهمية بالغة كونها تعتبر بمثابة مرحلة انتقالية للمؤسسات من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي وتعزيز قدرتها التنافسية لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا ودوليا لذلك فقد أولت الجزائر هذا القطاع أهمية خاصة ليس من الناحية القانونية والتشريعية فحسب وإنما حتى من حيث إنشاء هيئات إجراءات نوعية رأت أن بإمكانها المساهمة في تطوير هذا القطاع.

المطلب الأول: الهيئات الإدارية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشأت وزارة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة مجموعة متكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المختصة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي نذكر منها:[1]

1- المشاتل وحاضنات الأعمال:

هي هيئات قانونية قد تكون مؤسسات عمومية، خاصة أو حتى مختلطة، وهي عادة تتواجد بالجامعات ومخابر البحث آو قريبة منها قصد الاستفادة من خدماتها، وغالبا ما تتمتع هذه الهيئات ببنية تحتية وبتجهيزات وخبرات وقدرات تنظيمية وشبكة من العلاقات ، وتتوفر حاضنات الأعمال على إدارة متخصصة قد تأخذ شكل جمعيات تعاونية تدار أساسا من طرف متطوعين، أو تأخذ شكل مؤسسات محترفة ومتطورة، وقد تأخذ هذه الهيئات حاضنات افتراضية لا تتوفر على تواجد مكاني وتعمل هذه الهيئات على مساعدة

[1] - حسين رحيم، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد2، 2003، ص168.

حاملي المشاريع الهادفة إنشاء مؤسسات مبدعة في مجالات الإنتاج، الخدمات، البحث والتطوير من خلال تسخير إمكانياتها المادية، البشرية وحتى المالية لدعمها وتمكينها من مواجهة الصعوبات التي تفترضها عند إنشائها، وهذا خلال مدة احتضانها التي لا تتجاوز الثلاث سنوات وتتمثل مهام حاضنات الأعمال في:

- تقديم الاستشارة فيما يتعلق بدراسة المشروعات واختيار الآلات والمعدات والمواد وطرق العمل.

- توفر للمؤسسات الصغيرة المحتضنة مبنى يشمل مكاتب الإدارة لكل منها وقاعة استقبال مستقلة أو مشتركة وقاعدة للمحول الهاتفي وقاعة لتجهيزات الاتصال الأخرى، الفاكس، التلكس، شبكة الرابط المعلوماتي (الانترنت).

- تقديم تمويل ميسر للمؤسسات المحتضنة لمساعدتها على الإنفاق الاستثماري الأولي.

- إرشاد المؤسسات المحتضنة إلى مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بنشاط المؤسسة المحتضنة وذلك فيما يتعلق بالقوانين والشروط الخاصة بالتسجيل والضرائب والجمارك وشركات التامين وكذا الموردين والأسواق المحتملة.

- تقييم الدعم الفني فيما يتعلق بتصميم المنتجات و/ أو تطويرها وكل ما يتعلق بتحسين الجودة.

- إجراء دورات تدريب وتأهيل للعاملين في المؤسسات المحتضنة سواء من طرف المؤسسة الحاضنة ذاتها أو عن طريق هيئات متخصصة. وقد يكون هذا التدريب خاص ببعض الأعمال الإدارية.

- تقديم المساعدة الخاصة بالصيانة لمختلف التجهيزات الميكانيكية والالكترونية وتزويدها بقطع الغيار المطلوب أو بالقطع التي من شأنها أن تضيف كفاءة اكبر للتجهيزات المتاحة أو إرشاد المؤسسة المحتضنة بذلك وأماكن تواجد مثل هذه القطع وأنواعها وأسعارها[1].

2- مراكز التسهيل: (Centre de Facilitation)

[1] - حسين رحيم، مرجع سابق، ص169.

هي مؤسسات عمومية إدارية ذات طابع تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى تطوير ثقافة التقاول من خلال تسهيل إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتسريع عملية الإنشاء.

وتتوفر هذه الهيئات على مجلس توجيه ومراقبة يضم ممثل وزير القطاع كرئيس ممثل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ممثلي مديريات المناجم والصناعة، ممثل غرفة الحرف والمهن، ممثلو المؤسسات المالية، ممثل قطاع الإعلام والاتصال، ممثل الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي[1].

❖ **إن إنشاء مراكز تسهيل المؤسسات ص و م بالجزائر ترمي إلى دعم قطاع المؤسسات ص و م من خلال العمل على تطوير ثقافة التقول بشكل يسمح بتزايد عدد المؤسسات ص و م بالجزائر وذلك من خلال:**

- تثمين البحث من خلال خلق إطار لالتقاء أصحاب المشاريع ومراكز البحث ومؤسسات التكوين ومؤسسات التمويل إلى غير ذلك من الأطراف المهتمة بوضع مشاريع البحث موضع التطبيق.

- تسريع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- مراقبة المؤسسات ص و م ومتابعة اندماجها في الاقتصاد الوطني الدولي.

- دعم القدرة التنافسية للمؤسسات ص و م الجزائرية.

- توفير المعلومات الضرورية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية[2].

❖ **تتولى مراكز التسهيل بالجزائر تقديم العديد من الخدمات التي تسمح بتطوير المشاريع الناشئة ويمكن تلخيص أهم هذه الخدمات في النقاط التالية:**

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 03- 79 المؤرخ في 20- 02- 2003 المحددة للطبيعة القانونية، مهام وتنظيم مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[2] - عبد الرحمان مغاري ورشيد بوكساني، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مداخلة ألقيت ضمن فعاليات الملتقى المعنون بـ: مرافقة المؤسسات الحاضنات، مراكز التسهيل، بورصات المناولة والاستشارة، جامعة احمد بوقرة بومرداس، (د.ت.ن) ص16.

- تقييم المشاريع التي تعرض عليها من طرف المبدعين والعمل على صياغة انشغالات وطموحات مسؤولي المؤسسات في شكل أهداف عملية، وكذا التأكد من التوافق بين المشروع المقدم والقطاع الذي ينتمي إليهن وكذا التكوين الخاص بمقدم المشروع.

- توفير المعلومات الخاصة بفرص الاستثمار.

- تقديم المشورة في مجال التسيير، التسويق، تسيير الموارد البشرية.

- دعم القدرة التنافسية للمؤسسات ص و م.

- مساعدة مسؤولي المؤسسات الص و الم على الحصول على التكنولوجيا الحديثة .

- المساعدة على الابتكار وتحويل التكنولوجيا من خلال تقديم الدعم اللازم لذلك.

- مساعدة المستثمرين على مواجهة الصعوبات التي تعترضهم عند تكوين الملف الإدارية لمؤسساتهم.

- متابعة مسؤولي المؤسسات في مجال التكوين والتسيير.

- مشاركة مسيري المشاريع الجديدة في إعادة مخطط الأعمال[1].

3- المجلس الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CNC-Pme:

وهو جهاز استشاري يتمتع بالشخصية المعنوية، يكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى ومن مهامه:

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.

- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية، ويتشكل المجلس من الهيئات التالية: الجمعية العامة، الرئيس، المكتب، اللجان الدائمة[2].

4- بورصات المناولة والشراكة:

[1] - عبد الرحمان صغاري ورشيد بوكساني، مرجع سابق، ص ص 16- 17.

[2] - مصطفى عوادي، آليات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي يومي: 06- 07 ديسمبر 2017، ص6

تعتبر بورصات المناولة والشراكة عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية عن طريق رفع الإنتاجية، وتعتبر من إحدى الأدوات الأكثر نجاعة لتنظيم علاقات المناولة بين المؤسسات المنتجة التي كثيرا ما يجهل تعاملها وهي جمعية ذات غرض غير مربح تم إنشائها عام 1991 وتتكون من مؤسسات عمومية وخاصة[1] إضافة إلى دعم السلطات العامة والهيئات المتخصصة بأشكالها المختلفة ويتم استغلالها عن طريق انضمام المؤسسات والمنظمات بموجب قوانين البورصة الجزائرية. كما تضع البورصة فريقا متعدد الاختصاصات في خدمة زبائنها باستمرار، وذلك عن طريق الهاتف الفاكس والانترنت - المراسلة وزيادة البورصة – نداء أحد المهندسين النشطين بالبورصة من أجل زيادة المؤسسات – استغلال بنك المعلومات ورصيد البورصة الوثائقي.

❖ **وتتمثل بورصات المناوبة والشراكة في:**

- إعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق المناسبة.

- إحصاء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل مستوى لطاقات المناولة.

- ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية .

- تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية للصناعة المحلية.

- تقديم وتنشيط اللقاءات والمؤتمرات حول موضوع المناولة.

- المساهمة في أعمال تكثيف النسيج الصناعي لتشجيع إنشاء مؤسسات وصناعات صغيرة ومتوسطة جديدة ميدان المناولة.

❖ وتغطي نشاطات البورصة القطاعات التالية: صناعة الحديد واستخراج المعادن، الميكانيك والكهرباء والإلكترونيك، صناعة البلاستيك والمطاط، صناعة النسيج والجلود والخدمات[2].

5- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME:

يعتبر إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الص و الم في حد ذاته مؤشرا قويا للاهتمام الذي توليه السلطات العليا للبلاد لترقية القطاع وإمداده بالادوات التي تمكنه من انجاز سياسته ولقد جاءت هذه الوكالة لتضاف إلى المديريات الولائية للمؤسسات الص و الم والصناعية التقليدية ومراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات لإحداث التكامل بين مختلف آليات الدعم وتبوئ القطاع مكانة إستراتيجية تحسبا لدخول عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خير التنفيذ وكذا الانضمام الوشيك إلى منظمة التجارة العالمية.

[1] - شعيب أتشي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2007- 2008، ص105.

[2] - شعيب أتشي، مرجع سابق، ص ص 105- 106.

ثم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الص و الم وفقا للمرسوم التنفيذي 165/05[1]، وفقا لقرارات مجلس الوزراء المنعقد في: 08 مارس 2004 وترمي أساسا إلى تزويد قطاع المؤسسات الص و الم آلية قادرة على تنفيذ[2] السياسة الحكومية، في مجال تنمية وترقية المؤسسات الص و الم إن هذه الهيئة تسمح للمؤسسات الص و الم خدمات تقنية بغية إدماجها في ديناميكية العصرنة .وضمن مسار دائم لتحسين التنافسية وذلك عبر التأثير على الجانب التسييري وكذا التقني والتكنولوجي.

ويسند لهذه الوكالة المهام التالية:

- وضع حيز تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية وتطوير المؤسسات الص و الم وكذا البرنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- تقييم فعالية ونجاعة تطبيق البرامج القطاعية واقتراح التصويبات اللازمة .

- متابعة ديمغرافية المؤسسات الص و الم وخاصة ما يتعلق بالإنشاء، التوقف أو تغيير النشاط.

- انجاز دراسات الفروع والشعب وكذا اصدرا المذكرات الظرفية الدورية حول الاتجاهات العامة للمؤسسات الص و الم [3].

المطلب الثاني: الآليات والهيئات المالية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

استلزمت محاولة النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنشاء هياكل تهتم بصورة رئيسية بتمويل هذا النوع من المؤسسات التي غالبا ما تواجه عوائق مالية وتمويلية تؤثر على إنتاجها وتهدد استمرارها، أهم هذه الآليات نذكر:

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

استحدثت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 96- 296 المؤرخ في: 08 سبتمبر 1996، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطها وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية وتضطلع بالمهام التالية:

- تقديم الدعم والاستثمار لمستحدثي المؤسسات الصغيرة ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع.

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي 165/05 المؤرخ في 03 ماي 2005 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها.
[2] - شعيب أتشي، مرجع سابق، ص 106.
[3] - شعيب أتشي، مرجع سابق، ص 88.

- تضع تحت تصرف مستحدثي المؤسسات المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.

- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا[1].

ومن هنا فالوكالة تعمل على تقديم الدعم المعنوي والمالي والفني للمستحدثين، وتسهر على كون المؤسسات المستحدثة تعمل في مجالات مربحة ومستمرة لضمان الشغل وتحقيق المداخيل لمستحدثيها من جهة، وضمان استيراد الديون المحصل عليها خلال الآجال المحددة من جهة أخرى، يتم استخدام صيغ التمويل الثنائي والثلاثي تكون الأولى بين الطرف المستفيد والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والثانية بين الطرفين السابقين والبنك.

تتكون التركيبة المالية لصيغة التمويل الثنائي من:

- المساهمة المالية لشاب صاحب المشروع والتي تتماشى مع مستوى الاستثمار.

- قروض بدون فوائد من قبل الوكالة وتتغير بحسب مستوى الاستثمار أيضا في حين تتكون التركيبة المالية لصيغة التمويل الثلاثي من:

- قرض بفائدة مقدم من طرف البنك وهو قرض متوسط الأجل تمنح لمدة 05 سنوات وبسعر الفائدة الذي يتعامل به البنك مع باقي زبائنه.

- المساهمة المالية لشاب صاحب المشروع والتي تتماشى مع مستوى الاستثمار.

- قرض بدون فوائد من قبل الوكالة وتتغير بحسب مستوى الاستثمار أيضا[2] الإعانات والامتيازات المقدمة في إطار هذه الوكالة نوجزها كما يلي.

- الإعفاء عن رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية المنجزة في إطار المشروع.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA لاقتناء التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- تطبيق المعدل المنخفض بنسبة: 05% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة .

[1] - شريف غياط، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، 2008، ص133.
[2] - شريف غياط، مرجع سابق، ص 134.

- قروض بدون فائدة من طرف الوكالة حسب مستوى التمويل.

- تخفيض نسبة فوائد القروض البنكية بنسبة: 60% في المناطق العادية ونسبة:80% في المناطق الخاصة وترتفع معدلات التخفيض لتصل إلى 80% في المناطق العادية و95% في المناطق الخاصة للمشاريع المنجزة في قطاع الفلاحة، الري والصيد البحري[1].

2- صناديق خدمات القروض: (FGAR)

أ- صندوق خدمات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الص و الم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02- 373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الص و الم والمتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الص و الم وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

ويعتبر هذا الصندوق أول أداة مالية متخصصة لفائدة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ويهدف إلى تسهيل حصول المستثمرين على قروض بنكية رغم أنها لا تتوفر خدمات عينية أو تكون لها ضمانات غير كافية لتغطية مبلغ القروض المطلوبة وذلك شرط استيفاءها معايير الأهلية للقروض البنكية.

ب-صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة -CGCI PME:

هي شركة ذات أسهمي حكمها كل من القانون التجاري وكذا المرسوم الرئاسي الصادر في: 04- 134 الصادر في: 19- 04- 2004 الذي يحول النظام الأساسي للصندوق، أنشأ بمبادرة من السلطات العامة برأسمال قدره: 30 مليار دج لدعم إنشاء وتطوير المشاريع الص و الم من خلال تسهيل الحصول على الائتمان وقد مول: 60% منه من قبل الخزينة العمومية، وتصل نسبة التغطية لضمان القروض إلى حدود 80% بالنسبة للاستثمارات في مرحلة الإنشاء و60% بالنسبة لاستثمارات التوسع والتطوير ولقد بدا نشاطه الفعلي في بداية 2006 ويهدف الصندوق إلى تحقيق مايلي:

[1] - عمر فرحاتي، مرجع سابق، ص09.

- لا تستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الموجهة بالاستهلاك.

- تستفيد من ضمان صندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الص و الم من طرف البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق ويمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تساهم في رأسمال الصندوق بواسطة الحقوق والممتلكات التي تحوزها في شركات التامين وضمان قروض الاستثمار[1].

ت- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة وعدم الاستقرار وتعمل الوكالة الوطنية للقرض المصغر على منح قروض مصغرة وفق صيغ تمويلية مختلفة فقد تمنح قروض لمشاريع صغيرة أو تساهم مع البنوك في تمويل مشاريع تتطلب تمويلات أكبر[2].

3- وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

أ- وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI: طبقا لما تضمنته المادة: 03 من المرسوم التشريعي رقم: 12- 93 المؤرخ في: 05- 10- 1993 فإن الوكالة تتكون من مجموعة من الإدارات والهيئات تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، حيث تعمل الوكالة على تقييم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها سواء كان بالقبول أم بالرفض.

وقد تم تعديل المرسوم التشريعي السابق بإصدار أمر رقم: 01- 03 في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه وآليات عمله وأهم ما مميز التشريع الجديد:

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص.
- تقديم القروض دون الفائدة والاستثمارات والإعانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

ب- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تهدف إلى تقليص آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشاريع إلى 30 يوما بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة وقد تجسد الانتقال من وكالة

[1] - مصطفى عوادي، مرجع سابق، ص ص 10- 11.
[2] - مصطفى عوادي، مرجع سابق، ص11.

ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية[1].

المطلب الثالث: الامتيازات الجبائية الحكومية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر سياسة الامتياز الضريبي والمالي سياسة حديثة فهي وليدة التجارة بالمالية، وعادة ما يستعمل مصطلح الامتياز والتحفيز للدلالة عن الأساليب ذات الطابع الإنمائي والتي تتخذها الدولة كوسيلة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتعمل هذه السياسة على تحقيق جملة من الأهداف فيها:

- زيادة الاستثمارات الخاصة.

- العمل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

- تشجيع عملية التصدير.

ومع التوجهات الجديدة والحديثة للدولة الجزائرية كما كان إلزاما عليها أن تقوم بإصلاح المحيط الضريبي كي يتماشى، وهذه النظرة المستقبلية للاقتصاد الجزائري، ولهذا السبب قامت الجزائر بإنشاء لجنة لإصلاح النظام الضريبي منذ 1987 والتي انتهت أشغالها سنة 1989 مقدمة اقتراحاتها الحديثة ضمن تقرير يتضمن معالم الإصلاح الضريبي الجديد[2] وقد لحق هذا العديد من التدابير الخاصة المتخذة لتشجيع الاستثمار وخلق أو الحفاظ على النشاط والتشغيل فقد نصت قوانين المالية على سلسلة من الإجراءات تتراوح بين الإعفاء الكلي أو الجزئي من دفع بعض الضرائب والرسوم كالضريبة على أرباح الشركات IBS التي خفضت إلى 25% وقد وصل هذا التخفيض إلى 19% بالنسبة لقطاعي البناء والخدمات وهذا قصد تشجيع الاستثمارات في قطاع البناء لتخفيض تكاليف الإيجار والتنازل إضافة إلى التخفيض بنسب تتراوح بين 25% و 50% في بعض الضرائب الأخرى (كالضريبة على الدخل الإجمالي IRG) بالنسبة للاستثمارات التي تقام في الجنوب أو الهضاب العليا قصد النهوض بالمؤسسات الناشطة في هذه الأقاليم، كما أدت إستراتيجية الإصلاح الضريبي في ظلال تغيرات الاقتصادية ورغبة الدولة في حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية[3].

[1] - شريف غياط، مرجع سابق، ص135.
[2] - محمود جمام، الإصلاح الصربي في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2003، ص 2525.
[3] - عمر فرحاتي، مرجع سابق، ص16.

المبحث الثاني: آليات وبرامج أجنبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر الشراكة الأجنبية إستراتيجية هامة تنتجها معظم المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها التي تسعى إلى تحقيق التكامل في مختلف الأنشطة الاقتصادية والتي تهدف أيضا مواجهة المنافسة والحفاظ على مكانتها في السوق المحلية وتوسيع نطاق وجودها إلى الأسواق العالمية.

المطلب الأول: برنامج التأهيل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي

يعتبر اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من أهم الأمور التي تهدف إلى ربط الاقتصاد على المدى البعيد كما يتطلب تنفيذ هذا الاتفاق إجراءات كبرى على الاقتصاد الجزائري تمكن هذا الأخير من اللحاق بالدول المتقدمة، كما أنه من المنتظر مساهمة هذا الاتفاق في العديد من الايجابيات مثل: اندماج الاقتصاد الجزائري الذي يضمن انتقال

التكنولوجيا إلى المؤسسات الوطنية ويفتح المجال أمام المنافسة الأجنبية والتي تكون عاملا مهما في تحسين الإنتاج.

- تمتع الجزائر بالمزايا الممنوحة لها كالإعفاء الجمركي على المواد الأولية وسلع التجهيز المستوردة من الاتحاد الأوروبي.

- منح فرص التصدير بدخول أفضل أسواق البلدان الأوروبية، مع إعفاء المنتجات الصناعية من الرسوم الجمركية.

- التطور المستمر للمحيط الخارجي الذي يجعلها مجبرة على إعادة نظرها في أساليب تسييرها، استراتيجياتها وتنظيمها لاستدامتها[1].

- بالإضافة إلى استفادة الجزائر من برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر 20 عامل والتي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية للتمكن من الصمود أمام المؤسسات الأوروبية، وتقدر الميزانية المخصصة لتمويل هذا البرنامج بمبلغ: 62.9 مليون يورو، 57 مليون يورو ممولة من طرف الاتحاد الأوروبي ويتميز هذا البرنامج بما يلي:[2]

- هو برنامج مشترك ما بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية.

- تحدد مدة هذا البرنامج بـ: 05 سنوات بداية من شهر سبتمبر 2002 إلى غاية ديسمبر 2007.

- تقدر الميزانية المخصصة لهذا البرنامج بـ: 62.9 مليون يورو.

- يسهر هذا البرنامج من طرف فريق مختلط من الخبراء الأوروبيين والجزائريين.

وتتمثل النشاطات الرئيسية التي يسعى هذا البرنامج إلى تحقيقها في الآتي:

- تأهيل المؤسسات الص و الم، دعم تطوير الأدوات والوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الص و الم، تغطية خدمات صندوق الضمان وتعزيز قدرات جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية.

- يتركز برنامج ميدا لدعم تطوير وتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة على ثلاث محاور رئيسية وهي:

[1] - مهدي مشري، مرجع سابق، ص ص 77- 78.
[2] - عبد الرحمان تومي دراسات اقتصادية، دورية فصلية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 11ن أوت 2008، ص87.

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكون من خلال القيام بعمليات التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات قصد تحسين تنافسيتها ودعمها في نشاطات التأهيل والتطوير والاندماج ضمن فضاءات التبادل والشراكة، إضافة إلى تكوين مسيري هذه المؤسسات.

- دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكون من خلال وضع تنفيذ عقود الشراكة مع المؤسسات المالية من أجل مساندة ودعم المؤسسات التي تدخل في نشاطات التأهيل والتطوير إضافة إلى عدم المؤسسات المالية في نشاطاتها.

- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويكون من خلالها الدعم المؤسساتي ودعم جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية والمهنية في إعداد إستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الدعم التقني المتخصص من اجل التكوين وانجاز الدراسات وتنظيم الندوات والملتقيات من اجل تحسين المحيط المؤسساتي.

- إن هذا البرنامج لا يمول الاستثمارات المادية بل يقتصر فقط على الاستثمارات غير المادية كالتكوين، الدعم التقني...إلخ، كما أن المساعدات المقدمة من أجل تمويل النشاطات التي تقوم بها المؤسسات لا تتجاوز نسبة: 80% من إجمالي التكاليف التي تحملتها هذه المؤسسات[1].

- تمثلت النتائج المحققة من خلال هذا البرنامج إلى غاية: 31 أكتوبر 2006 ما يلي:

- تقدمت 668 مؤسسة متوسطة صغيرة بانضمام للبرنامج ويمثل هذا العدد نسبة: 31% من إجمالي عدد المؤسسات المتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعي والتي تمثل:2147 مؤسسة، ولقد تم الدخول الفعلي لـ: 405 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل أي بنسبة: 18.9% من مؤسسات القطاع الصناعي أما: 263 مؤسسة فقد تخلت عن البرنامج كما استفادت: 41 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من الحصول على التغطية المالية من الصندوق الوطني لضمان القروض.

- **برنامج ميدا 2:** يعتبر برنامج إضافي واستكمالي لمبادرة سياسات الدولة في الجودة والظروف الملائمة لخلق مراكز تقنية في فروع النشاطات الاقتصادية وكذا المساهمة بصفة إضافية في دفع وتيرة الاقتصاد الوطني، وتتمثل أهداف وآفاق برنامج ميدا 2 الذي يعد استكمالا لبرنامج ميدا 1 بأن السلطات الجزائرية بادرت ببرنامج طموح لتأهيل المؤسسات الوطنية وذلك بتوجيه من رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي أعطى تعليمات لتسطير رؤية ومنهجية موحدة وكذا أهداف ونتائج موصدة حول التأهيل، مما يسمح باستخدام النفقات العمومية بصفة عقلانية مع تقييم النشاطات المحددة في هذا البرنامج وفي هذا السياق، أكد المدير العام لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة براهتي عمور بأن برنامج تأهيل المؤسسات الوطنية يرتكز على تنويع الاقتصاد خارج المحروقات وجعله فعالا حيث

[1] - عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص88

يبرز فيه النشاط الاقتصادي وتختلف القيمة الوطنية المضافة، واستنادا لذات المسؤول فإن البرنامج يهدف لتأهيل 20 ألف مؤسسة وطنية وتطوير الإنتاجية خلالها لفترة: 2010-2014 وبتخصيص غلاف مالي يقدر بـ: 8.2 مليون أورو، أي ما يعادل 283 مليار دج، كما أن المدير العام لقطاع المؤسسات الص و الم أشار إلى أن الجديد في برنامج ميدا 2 هو تنسيق بين ثلاث مستفيدين وهم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ووزارة الصناعة وترقية الاستثمارات وكذا وزارة البريد وتكنولوجيات الاتصال.

كما تم المصادقة على مقاربة تدعى "فرع الخبرات الرائدة" والتي من شأنها تقديم دعم تقني لـ: 200 مؤسسة متوسطة خاصة المنتجة منها والناشطة في مجال الصناعة الغذائية والميكانيكية ومواد البناء[1].

المطلب الثاني: برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI

تأسست ONUDI في 1967 في فيينا، لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع برامج صناعية مدمجة لكل دولة، هدفها الأساسي هو تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلة والتنافسية، وإدماج ونمو الصناعات والمؤسسات في إطار مراحل التحرير والانفتاح الاقتصادي، بدأت ONUDI العمل في الجزائر في 1999 ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية الذي خص 08 مؤسسات عمومية و40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

كما تعمل ONUDI على تقديم مساعدات فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية بإحداث وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع[2] وقد حقق هذا البرنامج النتائج التالية:

- مشروع لمساعدة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الغذائية.

- تنفيذ تشخيص 12 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، مع تدخل مكاتب دراسات وطنية و 06 خبراء أجانب.

- انجاز نشرية تعرض مشروع الصناعات الغذائية.

- مشروع شبكة وطنية للمعلومات والمعارف الصناعية، الاقتصادية، الإحصائية والأعمال.

[1] - جزايس، برنامج ميدا 2 يهدف لتحسين التنافسية 8.2 مليون أورو لتأهيل 20 ألف مؤسسة وطنية، 17 افريل 2018. https://www.djazairess.com/echchaab/9299

[2] - نصيرة قوريش، مرجع سابق، ص157.

- مشروع قيادة التأهيل: تنظم الدفعة الخامسة لتكوين مستشارين في التشخيص الاستراتيجي للتأهيل.

- تقوية القدرات الوطنية في مجال الجودة، التصديق، التقييس في الجزائر:[1]

- تنظيم ملتقى حول تحسين كل الأوجه المرتبطة بالجودة لفائدة المتعاملين في الصناعة الغذائية.
- تكوين إطارات IANOR في إدارة الجودة وإدارة المحيط.

- مشروع ترقية الاستثمارات: الهدف الأساسي لهذه البرامج هو الدعم الديناميكي لإعادة الهيكلة، تنافسية وتكامل ونمو الصناعات والمؤسسات في سياق مراحل البرنامج يتكون من 05 مكونات:

- مساعدة في إعداد وتنفيذ السياسة الإستراتيجية الصناعية.
- تقوية هيئات الدعم والاستشارة التي تتعامل مع الصناعة.
- برنامج قيادة الدعم لإعادة الهيكلة، وتحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية "العمومية والخاصة" يضم: 08 مؤسسات و40 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مختارة من مجالات ذات الأولوية.
- التحكم في وضع أنظمة وشبكات المعلومات والإحصائيات.
- إنشاء محيط مناسب ودائم في الجزائر[2].

المطلب الثالث: برنامج التأهيل بالتعاون مع البنك العالمي والبنك الإسلامي للتنمية

أولا: برنامج التأهيل بالتعاون مع البنك العالمي

يتم التعاون مع البنك العالمي وبالخصوص مع الشراكة المالية الدولية (SFI) حيث تم إعداد برنامج تعاون تقني مع شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات لوضع حيز التنفيذ "بارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وسيتدخل أيضا هذا البرنامج في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط[3] وقد حقق برنامج (SFI) الأنشطة التالية:

- تقوية قدرات الجمعيات المهنية.

[1] - عبد الرحمان بابنات وناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، (الجزائر: دار المحمدي العامة، 2008)، ص 172.
[2] - عبد الرحمان بابنات وناصر دادي، مرجع سابق، ص173.
[3] - عبد الله خبابه، مرجع سابق، ص107.

- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير المعلومات المالية.

كما أن (SFI) وضعت لدى مديرية الإحصائيات وأنظمة المعلومات (DSSI) اقتراح والمتمثل في:

- تشخيص ملائمة موارد (DSSI) مع مهامها، وتقديم الاقتراحات وتحديد برنامج للتكوين.
- وضع مقياس لوضعيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مساعدة (DSSI) في انجاز الدراسات الاقتصادية[1].

ثانيا: برنامج التأهيل بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية

تأسس البنك الإسلامي للتنمية في 16 ديسمبر 1973 بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي، هدفه دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء، وبدأ العمل الفعلي للبنك في : 20 أكتوبر 1975، وفي إطار التعاون مع هذا البنك تم منح المساعدة المالية في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ويهدف مشروع التعاون هذا إلى:

- المساهمة في تقوية وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والوصول إلى هذه الأهداف يجب القيام بـ:

- دراسة ووضع نظام إعلامي اقتصادي وإحصائي (SIES).

- دراسة وانجاز مشاتل ومحاضن للمؤسسات.

- دراسة وإعداد برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

المطلب الرابع: برنامج التأهيل بالتعاون الثنائي

هناك العديد من برامج التعاون الثنائي، وخاصة مع البلدان التي تكسب خبرة واسعة ووافرة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفرنسا، إيطاليا، ألمانيا، اسبانيا، تركيا وكندا ويتجلى هذا التعاون في:

[1] - عبد الرحمان بابنات وناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص174.
[2] - نصيرة قوريشن مرجع سابق، ص157.

1- برنامج PME/Conform: يدخل هذا البرنامج في إطار التعاون التقني الجزائري الألماني ويهدف هذا البرنامج إلى:

- تقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتمكن من الاستغلال الأفضل لإمكانياتها، فيما يخص استبدال المنتجات المستوردة، والدخول إلى الأسواق الأجنبية بالتصدير .

- تقدم من خلال مراكز الدعم الجهوية النصائح فيما يخص الإدارة وSavoir faire

- ترقية وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجوء إلى مراكز الدعم.

- التعاون مع فرنسا: في إطار التعاون الجزائري الفرنسي تم إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 منشطا اقتصاديا، ويتم التحضير لمشروع تعاون مع المجلس الجهوي Alpes- Rhome مع مجموعة من ولايات الشرق الجزائري (سطيف، عنابة، قسنطينة).

- التعاون مع إيطاليا: حيث شرع مع إيطاليا تنفيذ خط القروض بـ: 52.5 مليار ليرة إيطالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين اقتناء تجهيزات نقل التكنولوجيات، التكوين والمساعدة التقنية والبراعات الصناعية، كما تم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الايطالية المنتجة يوم: 18 أفريل 2002 بالجزائر لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة (إنشاء مشاتل، مراكز التسهيل وآليات مالية حديثة)، وكذا تبادل المعلومات الخاصة بالقطاع، ولهذا القرض تم تنصيب لجنة متابعة لتحديد ميكانيزمات تطبيق اتفاق[1].

[1] - عبد الرحمان بابنات وناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 176.

خاتمة:

وعليه تستخلص أن تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أصبح أكثر ضرورة في ظل الواقع الاقتصادي الجديد الذي تفرضه تحديات العولمة والتغيرات الأخرى الأمر الذي دفع بالسلطات إلى الاهتمام بهذه العملية وذلك بتطبيق عدة برامج لتأهيل المؤسسات ومنحها الدور القيادي من خلال تحسين ودعم قدرتها التنافسية وإكسابها لعناصر التسيير الراشد والارتقاء بالإنتاج الوطني إلى أفاق معايير الجودة العالمية.

الفصل الثالث:

أثر البرنامج الوطني في أحداث التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد

لقد استطاعت الصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تبرهن في الفترة الأخيرة فعاليتها في تحقيق التنمية على مستوى مختلف أبعادها الرئيسية الثلاثة من الناحية الاقتصادية عن طريق المساهمة في الرفع من الناتج الداخلي العام والقيمة المضافة وتحسين الميزان التجاري أو من الناحية الاجتماعية من خلال توفير فرص العمل الأمر الذي عجل من الدولة الجزائرية أن تسارع بالاهتمام بهذا القطاع بدعمه وترقيته من جميع النواحي، وذلك من خلال انشاء عدة هيئات ووكالات وانتهاجها لعدة برامج تأهيلية من أجل النهوض بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتسخير لها كل الوسائل وهيئات الدعم المادية والتقنية الممكنة.

المبحث الأول: الدور التنموي للبرامج الوطني في إحداث التنمية المحلية في الجزائر

لقد أصبحت للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة تمثل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، حيث أضحت تلعب دور كبير في تحقيق التنمية وذلك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستمر فمساهمتها في الرفع من القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام بالإضافة إلى تفعيل التجارة الخارجية وامتصاص البطالة وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل وخلق الثروة عن طريق تشجيع الاستثمار.

المطلب الأول: أثر البرنامج الوطني على الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة

شهدت الجزائر تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة بما يدل على نجاح الهيئات التي تم تشكيلها في خلق العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوضح الجدول تطور تعدادها في الفترة: 2009- 2015.

الجدول رقم (3-1):تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: 2009- 2015

السنوات / القطاع	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع الخاص	245842	4828902	511856	550411	601583	716363	716895
القطاع العام	874	572	572	557	597	542	532
الحرف التقليدية	96072	135623	146882	160764	175676	194562	217142
المجموع	342788	619072	659309	7118326	777816	852053	934569

المصدر: مصطفى عوادي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، ملتقى دولي حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، يومي: 06-07 ديسمبر 2017، ص 06.

من خلال الجدول نلاحظ تزايد عدد المؤسسات اعتبارا من 245842 مؤسسة سنة 2005 إلى 934569 مؤسسة سنة 2015، ويعود ذلك إلى تزايد أهمية مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بفعل جهود الدولة المقدمة لهذا القطاع بالتحفيزات الضريبية وغيرها.

وزيادة الحرف التقليدية إذ انتقلت من: 96072 سنة 2005 إلى 217142 سنة 2015 كنتيجة لجهود الدولة في النهوض بالقطاع السياحي.

انخفاض عدد مؤسسات القطاع العام من: 874 سنة 2005 إلى 532 مؤسسة سنة 2015.

الجدول رقم (3-2): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2017

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات	%
القطاع الخاص		
الأشخاص المعنويين	595.810	%56,94
الأشخاص الطبيعيين	464.215	%43,58
1- المهن الحرة	220.516	%20,79
2- الصناعات التقليدية	243.699	%22,98
المجموع 1	1,060,025	
القطاع العام	264	
الأشخاص المعنويين		
المجموع 2	264	%0,02
المجموع 1 + 2	1,060,289	%100

المصدر: عز الدين عثماني، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – واقع وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية – جامعة سطيف، 25-04-2018، ص 25.

يبين الجدول عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2017، والذي صنف لنا نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعددها ونسبتها المئوية في القطاعين الخاص والعام على النحو التالي:

القطاع الخاص ويتفرع إلى أربعة أنواع من المؤسسات وهي الأشخاص المعنويين وقدر عدد المؤسسات 595,810 مؤسسة ويساهم بـ 56,94%، بينما الأشخاص الطبيعيين 464,215 مؤسسة ويساهم بـ 43,58% المهن الحرة 220,516 مؤسسة وتساهم 20,79% والصناعات التقليدية 243,699 مؤسسة وتساهم بـ 22,98% وعليه قدر المجموع بـ 1,060,025 مؤسسة.

القطاع العام وهو الصنف الثاني وبلغ عدد مؤسساته 264 مؤسسة تمثل في الأشخاص المعنويين ويساهم بنسبة ضئيلة قدرت بـ 0,02% وهكذا، هذا الجدول يبين لنا أن القطاع الخاص هو الذي أخد الحصة الكبيرة في عدد المؤسسات وبالتالي مساهمته بنسبة أكبر في العدد الإجمالي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والتي قدر عددها في

2017 بـ 1.060,289 وهو عدد كبير بالنسبة للدولة حديثة العهد بالإصلاحات التنموية، وسيكون لها دور فعال في التنمية بالجزائر مستقبلا.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

تظهر الاحصائيات السابقة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن القطاع الخاص هو الممثل الرئيسي لهذه المؤسسات على عكس القطاع العمومي الذي يظهر كممثل للمؤسسات الكبرى، لذا فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني تعبر عنها مساهمة القطاع الخاص.

الجدول رقم (3–3):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النتاج الداخلي الخام خارج المحروقات للفترة:2004 – 2008

السنة / القطاع	2004		2005		2006		2007		2008	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	598,69	21,8	651	21,59	704,05	20,44	749,86	19,2	686,59	16,2
نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	2146,75	78,2	2364,5	78,41	2740,06	79,56	3153,77	80,8	3551,33	83,8
المجموع	2745,4	100	3015,5	100	3444,11	100	3903,63	100	4237,29	100

المصدر: علي باللموشي وعمر بن الأخضر، مرجع سابق، ص 08.

نلاحظ من خلال الجدول أن الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في تزايد مستمر حيث انتقل من: 2745,4 مليار دج سنة 2004 إلى 4237,29 مليار دج سنة 2008، كما أن مساهمة القطاع الخاص قد بلغت حوالي 78,2% من القيمة الإجمالية للناتج الداخلي الخام لسنة 2004 بقيمة 2146,75 مليار دج، مقابل 21,8% أي ما قيمته: 598,65 مليار دج للقطاع العمومي في نفس السنة لترتفع تلك النسب من سنة إلى

أخرى، حيث وصلت مساهمة القطاع الخاص لسنة 2008 إلى 83,8% أي ما قيمته: 3551,33 مليار دج مقابل: 16,2% أي قيميته: 686,59 مليار دج للقطاع العمومي في نفس السنة.

وترجع تلك الزيادة إلى اتجاه الجزائر نحو المزيد من الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق وفتح باب الاستثمار أمام الخواص بالإضافة إلى العامل الرئيسي وهو زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أصبحت تعتبر ضمن الاستراتيجيات الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية.

الجدول رقم (3–4):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للفترة: 2011 – 2016

طبيعة القطاع	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مساهمة القطاع العام في PIB (مليار دج)	827,53	923,34	844,02	640,39	716,10	831,32
النسبة من مجوع الناتج الداخلي الخام لكل سنة %	15,02	15,23	11,06	8,52	12,67	14,37
مساهمة القطاع الخاص في PIB (مليار دج)	4681,68	5137,46	6784,02	6393,95	4932,80	4950,72
النسبة من مجوع الناتج الداخلي الخام لكل سنة %	84,98	84,77	88,94	91,08	87,33	85,63
المجموع (مليار دج)	5509,21	6060,80	7628,04	7174,73	5648,90	5782,04

المصدر: مصطفى عوادي، مرجع سابق، ص 9.

يساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة في النتاج الداخلي الخام خارج المحروقات مقارنة بمؤسسات القطاع العام، حيث بلغت هذه النسبة: 91,08% من مجموع الناتج الداخلي الخام نهاية سنة 2014 مقابل: 8,92% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، كما أن التراجع المسجل في سنتي 2015- 2016 يعود إلى انخفاض كل من سعر برميل النفط وقيمة الدينار الجزائري مقارنة باليورو والدولار ليسجل أدنى مستوياته مقابل ارتفاع

نسبة التضخم وهو ما أثر سلبا على القطاع الخاص، وبالرغم من ذلك تبقى مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام مؤشر لمدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

يسمح لنا الجدول التالي بمعرفة الوزن الحقيقي للمؤسسات حسب القطاعات الاقتصادية في توليد الثروة على المستوى الوطني خاصة بالنسبة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العمومي.

الجدول رقم (3-5):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للفترة 2004- 2008

السنة / القطاع	2004		2005		2006		2007		2008	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام في القيمة المضافة	335,89	17,47	367,54	15,46	467,16	14,28	420,86	13,56	458,9	13,27
نسبة القطاع الخاص في القيمة المضافة	2038,84	82,55	2239,56	84,53	2605,68	85,72	2986,07	86,44	3363,06	86,73
المجموع	2374,73	100	2607,1	100	3072,84	100	3406,93	100	3821,96	100

المصدر: علي باللموشي وعمر بن الأخضر، مرجع سابق، ص 9.

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة القطاع الخاص بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في تزايد وارتفاع من سنة إلى أخرى، حيث وصلت هذه المساهمة في سنة 2008 إلى 3363,06 مليار دج بنسبة: 86,73% من اجمالي القيمة المضافة، بعدما كانت في سنة 2004 تمثل فقط: 82,55% بقيمة: 2038,84 مليار دج، بينما يلاحظ العكس بالنسبة للقطاع العام حيث انخفضت مساهمته في القيمة المضافة سنة 2008 إلى: 13,27% بعدما كانت تمثل: 17,47% سنة 2004.

الجدول رقم (3–6):تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقيمة المضافة للفترة: 2010– 2015

طبيعة القطاع	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة	827,53	15,02	923,34	15,23	793,38	12,01	839,24	11,70	1187,93	13,90	1313,36	14,22
مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة	4681,68	84,98	5137,46	84,77	5813,02	87,99	6741,19	88,30	7338,65	86,10	7924,51	85,78
المجموع	5509,21	100	6060,80	100	6606,40	100	7580,43	100	8526,58	100	9237,87	100

المصدر: مصطفى عوادي، مرجع سابق، ص 11.

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الخاص يسيطر بشكل كامل على بعض القطاعات مثل الفلاحة والصيد البحري وصناعة الجلود، فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في المجال الفلاحي: 1518,67 مليار دج، وفي قطاع البناء والأشغال العمومية 1513,60 مليار دج، أما في قطاع النقل والمواصلات بلغت مساهمته 1401,42 مليار دج بينما لا يزال القطاع الصناعي في نمو بطيء نوعا ما مقارنة ببعض القطاعات فلم تعد مساهمة القطاع الخاص 309,86 مليار دج، في حين سجلنا أكبر مساهمة في قطاع التجارة حيث تمثل مساهمة القطاع الخاص ما قيمته 2780,96 مليار دج، المجموع 7924,51 مليار دج وفي نتيجة حتمية نظرا لتخلي الدولة الشبه الكلي عن قطاع

التجارة منذ التسعينيات وتوجه الكثير من المستثمرين نحو هذا القطاع لسد العجز الذي تركته الدواوين المختصة في مجال التجارة.

المطلب الثاني: أثر البرنامج الوطني على التشغيل

إن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توفير فرص العمل، إذ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الاقتصادية المولدة للمناصب الجديدة فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة هي هذا المجال، وذلك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة أي أنها تتطلب استثمار أقل لكل فرصة عمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة.

الجدول رقم (3-7):تطور عدد العمال في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 2006- 2009

السنة / المؤسسة	2006		2007		2008		2009	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المؤسسة الخاصة	977942	78,08	1064983	78,57	1233073	80,06	1363444	77,6
المؤسسة العمومية	61661	4,22	57146	4,21	52786	3,43	51635	2,94
نشاطات الصناعات التقليدية	213044	17	233170	17,22	254350	16,51	391855	19,46
المجموع	1252647	100	1355399	100	1540209	100	1756964	100

المصدر: علي باللموشي وعمر بن الأخضر، مرجع سابق، ص 11.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد العمال في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث انتقل عدد العمال في هذا القطاع من أكثر من: 1,2 مليون عامل سنة 2006 إلى أكثر من 1,7 مليون عامل سنة 2009، وهذا ما يؤكد المساهمة الكبيرة لهذا القطاع في التحقيق من حدة البطالة في الجزائر.

وأما على مستوى القطاعات فإن هناك تباينا واضحا ما بين القطاع العمومي من جهة والقطاع الخاص ونشاط الصناعات التقليدية من جهة أخرى في استقطاب اليد العاملة، حيث أن القطاع الخاص يستحوذ على النسبة الأكبر في التشغيل بنسبة: 78,08% سنة 2006 يليه نشاط الصناعات التقليدية بنسبة 17% ثم أخيرا القطاع العمومي بنسبة 4,92% في نفس السنة، وأما على مستوى تطور العمال في هذه القطاعات فقد نمى كل من القطاع الخاص

ونشاط الصناعات التقليدية بصورة متزايدة خلال الفترة: 2006-2009 بينما انخفض حجم العمالة في القطاع العمومي ليصل إلى نسبة: 2,94% سنة 2009 اجمالي العمالة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: أثر البرنامج الوطني على التجارة الخارجية

لقد أدى الاهتمام المتزايد والكبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الحكومة إلى تحسين بعض مؤشرات أدائها، وخاصة في مدى مساهمتها في التجارة الخارجية، فقد أدت خلال السنوات الأخيرة إلى انخفاض الواردات وتزايد الصادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أن تلك الأرقام المسجلة لا تعكس الوجه الحقيقي والامكانيات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، ومازالت تلك الأرقام تعتبر ضئيلة جدا ما قارنها بصادرات المحروقات التي ما تزال تشكل النسبة الغالبة في قيمة الصادرات الجزائرية.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات

تتميز صادرات الجزائر بسيطرة المحروقات بنسبة عالية تفوق: 95% من اجمالي الصادرات لدى تسعى الجزائر إلى تغيير هذا الواقع ورفع صادراتها خارج قطاع المحروقات، أما فيما يخص أهم المنتجات الموجه للتصدير خارج المحروقات فإنها تتكون اجمالا من مجموعة المنتجات نصف المصنعة وهي تمثل نسبة: 1,51% من القيمة الإجمالية للصادرات سنة 2009 وذلك بقيمة تقدر بـ: 178 مليون دولار وفي المرتبة الأخيرة تأتي مجموعة وسائل الاستهلاك غير الغذائية ووسائل التجهيزات بنفس النسبة: 0,11% والجدول التالي يبين لنا تطور حجم الصادرات خارج المحروقات.

الجدول رقم (3– 8):حجم الصادرات الوطنية خارج المحروقات للفترة: 2007–2009 –الوحدة: مليون دولار أمريكي

الصادرات خارج المحروقات / السنوات	صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	اجمالي الصادر خارج قطاع المحروقات	نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات
2007	892	1312	68,02
2008	1310,56	1937	67,56
2009	755	1047	72,71

المصدر: علي باللموشي وعمر بن الأخضر، مرجع سابق، ص 43.

يتضح من خلال الجدول أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات تمثل النسبة الأكبر خلال السنوات المذكورة أعلاه، غير أنها تتميز بالتذبذب من سنة إلى أخرى كبقية اجمالي الصادرات خارج المحروقات حيث انتقلت من 892 مليون دولار سنة 2007 إلى أكثر من: 1,3 مليار دولار سنة 2008 لتنخفض إلى 755 مليون دولار سنة 2009 وهذا يدل على أنها صادرات غير مستقرة إضافة إلى ضعفها.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انخفاض الواردات

انخفضت قيمة الواردات الجزائرية سنة 2009 بنسبة: 01% مقارنة بسنة 2008 حيث كانت: 39,48 مليار دولار أصبحت: 39,1 مليار دولار، ويبين توزيعها حسب المجموعات الإنتاجية انخفاض الواردات باستثناء واردات مجموعة وسائل التجهيزات التي سجلت ارتفاعا، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3–9):مقارنة الواردات حسب المجموعات الإنتاجية بين سنتي: 2008–2009 –الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة / المجموعات الإنتاجية	2008		2009		معدل التطور والنمو
	القيمة	%	القيمة	%	
الوسائل الغذائية	7,813	19,79	5,810	14,86	25,64 -
الوسائل الخاصة بالإنتاجية	12,002	30,40	11,924	30,49	0,65 -
وسائل التجهيزات	13,267	33,61	15,273	39,06	15,12
وسائل الاستهلاك غير الغذائية	6,397	16,20	6,096	15,59	4,71 -
المجموع	39,479	100	39,10	100	0,95 -

المصدر: علي باللموشي وعمر بن الأخضر، مرجع سابق، ص 51.

نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع الواردات لسنة 2009 قدرت بـ: 39,103 مليار دولار أمريكي أي أنها تراجعت بنسبة: 0,95% مقارنة بسنة 2008 والتي قدرت بـ: 39,479 مليار دولار، وأما على مستوى المجموعات فإن التجهيزات الصناعية تأتي في المرتبة الأولى بقيمة: 15,2 مليار دولار أي بنسبة: 39,06% تليها

الوسائل الخاصة بالإنتاجية بقيمة: 11,9 مليار دولار أي بنسبة: 30,49% وهذا دلالة على أن الاستيراد توجه نحو استيراد وسائل التجهيزات والوسائل الإنتاجية وغيرها مع انخفاض في استيراد المنتجات الغذائية ويرجع ذلك إلى تغطية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه المنتجات الغذائية.

المبحث الثاني: واقع البرنامج الوطني في احداث التنمية المحلية في الجزائر

تم إقرار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية تدعيم وجودها أولا، ومن ثم العمل على تحسين تنافسيتها ودمجها في الاقتصاد العالمي ثانيا ومع تزايد حدة المنافسة التي أفرزتها عولمة الاقتصاد والمتغيرات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، زيادة على غزو المنتجات الأجنبية للسوق الوطنية، بات لزاما على المؤسسات الجزائرية أن ترفع راية التحدي وتتجه نحو تحسين وتطوير منتجاتها، الأمر الذي لن يتم إلا من خلال تبني مجموعة من البرامج الإصلاحية والتأهيل أحدها بوصفه أنجح السبل التي يمكن اتخاذها.

المطلب الأول: الملفات المودعة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض ولايات الوطن

أولا: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (3–10):التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017 مؤسسات خاصة/ ذات شخص معنوي

المنطقة	العدد	%
– الشمال	415.242	%69
– الهضاب العليا	129.767	%21
– الجنوب	50.801	%9
– المجموع	505.810	%100

المصدر:عثماني زين الدين، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – واقع وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 25- 04 2018، ص14.

يبين الجدول أعلاه التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2017 الخاصة بالقطاع الخاص من حيث الأشخاص المعنويين، بحيث قسم الجزائر إلى ثلاث مناطق رئيسية وهي:

- الشمال وقد بلغ عدد المؤسسات الخاصة به 415,242 مؤسسة فساهم بذلك بنسبة 69% من مجموع المؤسسات الخاصة المعنوية في شمال الجزائر، وهي نسبة مرتفعة نظرا للأهمية البشرية والاقتصادية لهذا الإقليم.

- الهضاب العليا: وتأتي هذه المنطقة في المرتبة الثانية من حيث احتوائها على 129,767 مؤسسة وساهمت بذلك بنسبة 21% وهي نسبة لا بأس بها تعكس أهمية الإقليم الذي يعد همزة وصل بين إقليم الشمال وإقليم الجنوب.
- الجنوب ويحتوي على 50,801 مؤسسة فهو يساهم بـ 9%، ورغم إنخفاض المشاركة نظرا لحداثة الإقليم في الاستثمارات وقلة السكان زيادة إلى صعوبة الإقليم طبيعيا.
- وعليه فإن مجموع المؤسسات الخاصة قد بلغت في سنة 2017 505,810 مؤسسة وهو عدد معتبر بإمكانه أن يؤدي دورا هاما في التنمية المحلية وفي رفع التحديات ليحقق آفاق مستقبلية ناجحة.

ثانيا: عدد الملفات المودعة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (3-11):الملفات المودعة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض ولايات الوطن من 2011-2017

السنة / المدينة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
الجزائر العاصمة	276	213	305	173	126	45	48	1205
عنابة	448	217	239	151	99	59	39	1258
غرداية	39	13	56	32	61	64	51	284
وهران	208	132	119	71	54	34	17	646
سطيف	377	349	491	276	140	63	81	1789
المجموع	1348	924	1210	703	480	265	200	5182

المصدر: عز الدين عثماني، مرجع سابق، ص 16.

من خلال الجدول نقوم بتحليل ثلاثة نماذج للمناطق الرئيسة في الجزائر: الجزائر العاصمة تمثل الساحل إذ بلغ عدد الملفات المودعة لتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 276 ملف سنة 2011 بينما تراجع العدد في السنوات التي عقبتها وصولا إلى سنة 2017 انخفض العدد إلى: 48 ملف في حين تمثل مدينة سطيف منطقة الهضاب العليا إذ سجلت سنة 2011 إيداع: 377 ملف وبدأ العدد في التراجع سنة بعد سنة إلى أن وصل في 2017 إلى 81 ملف.

أما مدينة غرداية التي تمثل منطقة الجنوب ففي سنة 2011 بلغ عدد الملفات المودعة: 39 ملف وتراجع عدد الملفات لطلب إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى: 15 ملف سنة 2017، وتعود أسباب هذا التراجع في عدد الملفات هي تلك العراقيل التي يواجهها المواطن في الميدان ومن أبرزها:

- هناك صعوبات على مستوى البنوك للحصول على القروض نظرا للوضعية الراهنة للاقتصاد فجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني عجز على مستوى الخزينة، كما أن هناك عراقيل فيما يخص تمويل الاستثمار سواء كان لاقتناء العتاد أو توسيع قدرات الإنتاج.
- صعوبة الحصول على العقار نظرا لارتفاع أسعار بيع الأراضي أو كرائها.
- ارتفاع الضغط الجبائي على النشاطات الاقتصادية بسبب تطبيق الرسم الإضافي الخاص.
- صعوبات توزيع الإنتاج في السوق بسبب المنافسة الكبيرة من قبل المنتوجات المستوردة.
- غياب المعلوماتية ونقص التكوين يؤدي حتما إلى سوء نوعية الإنتاج.

المطلب الثاني: الملفات المودعة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع سطيف

أولا: توزيع الملفات المودعة حسب فرع سطيف

الجدول رقم (3-12):توزيع الملفات المودعة حسب الولايات فرع سطيف لسنة: 31 مارس 2018

الولاية	عدد المؤسسات المتوسطة
باتنة	132
بجاية	149
بسكرة	340
الوادي	129
جيجل	162
المسيلة	143
ميلة	147
سطيف	507
المجموع	1822

المصدر: عز الدين عثماني، مرجع سابق، ص 17.

يتبين لنا من خلال الجدول مدى أهمية عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة الذي وصل في 31 مارس 2018 إلى 1822 مؤسسة بفرع سطيف الذي شمل 8 ولايات بشرق البلاد هي باتنة، بجاية، بسكرة، الوادي، جيجل، المسيلة، ميلة، سطيف، وإن كان ذلك يدل على شيء إنما يدل على مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع، بحيث وضعت هذه الولايات تحت إدارة سطيف ليتم دراسة هذه الملفات وفي النهاية المصادقة على الملفات التي تتوفر فيها شروط العمل والتي سيكون لها دورا حتميا في مجال التشغيل والتنمية.

ولو صنفنا مدن فرع سطيف لوجدنها مصنفة إلى ثلاث أنواع هي: ولايات ساحلية كبجاية وجيجل وهما تشتبهان من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، في الوقت مدن الهضاب العليا كباتنة والمسيلة وميلة وسطيف تحمل خصائص طبيعية متشابهة لكنها تتفاوت من حيث المؤهلات البشرية، بينما مدن الجنوب كبسكرة والوادي تحملان خصائص طبيعية صحراوية بصعوبتها لكنها لها مؤهلات هامة وآفاق مستقبلية ناجحة.

ثانيا: توزيع الملفات المودعة حسب الأنشطة لفرع سطيف

الجدول رقم (3-13): توزيع الملفات المودعة حسب الأنشطة لفرع سطيف 2018/03/31

أنواع الأنشطة	عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة
الزراعة الغذائية	49
الصناعة	259
الخدمات	169
السياحة والفندقة	12
المواصلات	40
الصيد	36
أنشطة أخرى	259
الطرقات والبناء	1232
المجموع	1822

المصدر: عز الدين عثماني، مرجع سابق، ص 19.

يبين الجدول أعلاه أنواع أنشطة المؤسسات المتوسطة والصغيرة، لفرع سطيف بتاريخ 2018/03/31، ويتضح لنا من خلال دراسة مدى تنوع الأنشطة وهي الزراعة الغذائية التي إستقبلت 49 ملف وهو عدد قليل مقارنة بالمؤهلات الطبيعية التي تتوفر عليها المنطقة والتي بإمكانها تحقيق الاكتفاء الغذائي نظرا لتنوع التربة والمناخ، بينما إستقبل قطاع الصناعة 259 ملف وهو قطاع حساس والذي بإمكانه تقليص التبعية الاقتصادية والتجارية للخارج، في الوقت الذي استقبل قطاع الخدمات 169 ملف وهو قطاع مكمل للأنشطة وركيزتها المدعمة لها، ونجد قطاع السياحة والفندقة لم يستقبل إلا 12 ملفا رغم ما تزخر به المنطقة من مؤهلات سياحية، ويعد قطاع المواصلات والطرقات والبناء من الأنشطة ذات الأولوية التي أودعت بها 36 ملف في المواصلات و1232 ملف في الطرقات والبناء وهذا المجال له الدور الفعال بإعتباره الشرايين الحية للاقتصاد أما مجال الصيد فلقد أودع به 36 ملف زيادة إلى الأنشطة الأخرى منوعة 259 ملف وهي أنشطة يهتم بها الشباب كالحرف والصناعة التقليدية.

الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة

الجدول رقم(3-14): توزيع الملفات المودعة من طرف الدولة فرع سطيف 2018/03/31

الدولة	عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة
المؤسسات المؤهلة	1070
المؤسسات المؤجلة	180
المؤسسات غير المؤهلة	572
المجموع	1822

المصدر: عز الدين عثماني، مرجع سابق، ص 19.

يبين الجدول أعلاه نتائج دراسة الدولة للملفات الخاصة بأنشطة المؤسسات المتوسطة والصغيرة، إذ تم تصنيف المؤسسات بعد دراستها من حيث المؤهلات والإمكانات المتوفرة ومدى ملائمتها مع واقع الإقليم أي الإقليم الشرقي فرع سطيف، وبالتالي تحديد فعاليتها في الميدان، وعليه تم تصنيف هذه الملفات بين التأهيل -التأجيل- وغير التأهيل.

بحيث بلغ عدد الملفات المؤهلة 1070 ملف بين مؤسسة متوسطة وصغيرة من مجموع 1822 مؤسسة أي أكثر من 50% من الطلبات وهذا يعكس النوايا الحسنة للدولة في تفعيل هذه المؤسسات وإعطاءها فرصة عمل للشباب بالدرجة الأولى للبرهنة من خلالها على المهارات المكتسبة، بينما عدد المؤسسات المؤجلة 180 مؤسسة من

عدد 1822 مؤسسة وهي مؤجلة لأسباب أو لأخرى متعلقة بالمؤهلات والإطار القانوني، وفي الوقت وصل عدد المؤسسات غير المؤهلة 572 مؤسسة من مجموع 1822 مؤسسة، وهي مؤسسات تنقصها شروط العمل اللازمة والمطلوبة أساسها المؤهلات البشرية والمادية.

خلاصة:

تتمثل أهمية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل لما لها من دور كبير في التأثير في سلوك الأفراد وعادتاهم وتفكيرهم، إذ أنها تساهم في التقليل من الفوارق وتحقيق التوازن الإقليمي والجوهري من خلال نقل التكنولوجيا البسيطة بطريقة تدريجية سهلة، كما أنها ساهمت في الإفادة من الوقت الفارغ، الضائع، الذي يترتب عليه تفشي الظواهر السيئة في المجتمعات، كما سمحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإظهار روح المبادرة وتحمل المخاطرة وتنميتها.

كما ساهم القطاع الخاص والشراكة ما بين المؤسسات في نجاح الاستثمارات وإقامة المشروعات في حجم المجالات للمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر فهما يشكلان عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد المحلي عبر توفير فرص عمل وتوليد الدخل.

خاتمة

خاتمة:

وعليه نستخلص من هذه الدراسة هي ضرورة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع بعجلة التنمية المحلية ، رغم الإمكانيات المتاحة التي تتوفر عليها الجزائر إلا أن الوضعية الاقتصادية ما زالت تعرف تدهورا واختلالات هيكلية في نسيجها الصناعي وعلى تجارتها الخارجة ألزمتها تبني مجموعة من البرامج التصحيحية محاولة منها الخروج من الإسناد الاقتصادي والبحث عن أنسب الطرق للتكيف مع التحولات العالمية والاندماج إيجابيا في الاقتصاد العالمي، حيث أن هذه الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر أدت إلى إعادة الاعتبار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاعتراف بالدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية المحلية.

ومن هذا المنطلق ظهرت ضرورة التكفل بمهمة تهيئة المحيط الملائم والظروف المناسبة لدعم وترقية نشاط هذه المؤسسات، وذلك من خلال اتخاذ كل التدابير اللازمة لتأهيل وتفعيل إدارتها، حيث أن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تأهيل الذهنيات والممارسات السائدة إلى المستوى الذي يخدم مصلحة المجتمع وتحديث أساليب إدارتها والنهوض بها إلى السوية العالمية وتوفير مستلزماتها ومناخ تطورها ووضع خطط لتكوين وتسيير الموارد البشرية وتشجيع الإبداع والتجديد وتقديم جميع التسهيلات والمساعدات والتشجيعات للمستثمرين في هذا المجال من حوافز مالية وإعفاءات الضريبة، وتمكينها من الاستفادة من القروض المصرفية وإنشاء هيئات ترقية الاستثمار ودعمه، ومن خلال هذه الدراسة نستخلص مجموعة النتائج:

– تولي الجزائر اهتماما حقيقيا بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة من خلال تدعيمها بالبرامج الحكومية وتسهيل عمليات إنشائها وتمويلها فضلا من متابعتها وتأهيلها لتفعيل أدائها محليا وخارجيا.

– تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستثمار الجديد الذي يعتمد عليه لإنشاء ومضاعفة الثروة ومنه التحضير لما بعد البترول.

– إن الاهتمام بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة يعني تهيئة كل الشروط المناسبة لتطويرها ونموها من قبل كل الأطراف الفاعلة ومشاركة الجميع في ذلك.

– التزايد الواضح في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح دلالة على نجاح الخطط المرسومة ولو نسبيا.

ومن هذه النتائج نقترح التوضيحات التالية:

– لا بد من وجود إدارة سياسة لتسريع عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجعلها قادرة على المنافسة ومن الضروري أن نتبع هذه المجهودات من إستراتيجية واضحة المعالم ومبنية على منهج واضح وموجهة بأهداف قابلة للقياس على الصعيد المحلي والدولي.

– تقليص الإجراءات المعرقلة للاستفادة من برامج التأهيل.

– نشر ثقافة الاستثمار وثقافة الإبداع وذلك من خلال وسائل الإعلام المتاحة وكذا من خلال تنظيم الندوات والملتقيات العلمية والمهنية.

– دعم الاستثمار غير المادي في مجالات رفع كفاءة الموارد البشرية، وتطبيق احدث الطرق الكمية والكيفية في التسيير وانتهاج أحدث الأساليب التنظيمية .

– تشجيع الأعمال الإبداعية والمبادرات الفردية التي يقوم بها ذو الخبرة والتخصصات الفنية والمهنية للبدء في مزاولة العمل الحر وغدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

– الزيادة في عدد الهيئات المالية المشرفة على دعم برامج التأهيل وكذا التي تقوم بمتابعة مراحل التنفيذ بجدية.

– ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع استعمال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة للتكنولوجيا الحديثة.

– الاستعانة بالكفاءات الجامعية خاصة الأساتذة في مجال تأطير عملية التأهيل وإشراك هذه الكفاءات.

– تشكيل لجان ولائية تتكون من خبراء محليين يعملون على زيادة المناطق الصناعية وتقديم خدمات استشارية أولية ومجانية للتحفيز.

– غرس ثقافة التسويق الدولي لدى مسيري المؤسسات باعتبارها ابرز العوامل المؤثرة في توجه المؤسسات نحو التصدير من خلال إقامة الدورات التدريبية ولما لا توضع جوائز تشجيعية لأوائل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل وفق هذه الفلسفة.

– توفير مناخ استثماري ملائم من مختلف الجوانب اقتصاديا، سياسيا، وإداريا.

– اعتماد الشراكة مع المستثمر الأجنبي بغرض جلب الخبرة التقنية والأموال في نفس الوقت.

– نشر ثقافة المقاولية لدى أوساط الشباب الحامل للشهادات الجامعية، هذه الفئة غالبا ما لا تملك رؤوس الأموال الكافية لإنشاء المشاريع الاستثمارية ومن ثم فعلى الدولة ترشيد سبل دعمها المالي من أجل الاستفادة من الأفكار وزيادة مصادر تحقيق التنمية.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	مضمون عملية التشخيص	39
(2-1)	التشخيص الاستراتيجي العام	40

.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	معايير تصنيف وتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون 17-02	11
(1-3)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: 2009- 2015	66
(2-3)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2017	67
(3-3)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النتاج الداخلي الخام خارج المحروقات للفترة:2004 - 2008	68
(4-3)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للفترة: 2011 - 2016	69
(5-3)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للفترة 2004-2008	70
(6-3)	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقيمة المضافة للفترة: 2010- 2015	71
(7-3)	تطور عدد العمال في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 2006-2009	72
(8 -3)	حجم الصادرات الوطنية خارج المحروقات للفترة: 2007-2009 - الوحدة: مليون دولار أمريكي	73
(9-3)	مقارنة الواردات حسب المجموعات الإنتاجية بين سنتي: 2008-2009 -الوحدة: مليار دولار أمريكي	74
(10-3)	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017 مؤسسات خاصة/ ذات شخص معنوي	76
(11-3)	(3-11):الملفات المودعة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض ولايات الوطن من 2011-2017	77

(**12-3**)	(3-12):توزيع الملفات المودعة حسب الولايات فرع سطيف لسنة: 31 مارس 2018	**78**
(**13-3**)	توزيع الملفات المودعة حسب الأنشطة لفرع سطيف 2018/03/31	**79**
(**14-3**)	توزيع الملفات المودعة من طرف الدولة فرع سطيف 2018/03/31	**80**

قائمة المراجع

القوانين:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01- 18 المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 77، 12 ديسمبر 2001.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 17- 02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجريدة الرسمية رقم 2ن 2017.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 5- 165 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، المؤرخ في 03 ماي 2005.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03- 79ن المحدد للطبيعة القانونية، مهام وتنظيم مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في: 20 فيفري 2003.

الكتب:

الكتب العربية:

- السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، مصر: ايتراك للنشر والتوزيع، 2009.

- العواملة نائل عبد الحافظ، إدارة التنمية: الأسس والنظريات- التطبيقات العملية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.

- القهيوي ليث عبد الله والوادي بلال محمود، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، عمان: دار ومكتبة الحاد للنشر والتوزيع، 2012.

- بانبات عبد الرحمان وعدون ناصر دادي، التدقيق الإداري وتاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزائر: دار المحمدي العامة، 2008.

- بن غضبان فواد، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015.

- جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007.

- حامد سهير، إشكالية التنمية في الوطن العربي، الأردن:دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007.

- حجاب محمد منير، الإعلام والتنمية الشاملة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000.

- شعباني إسماعيل، مقدمة في اقتصاد التنمية: نظريات التنمية والنمو استراتيجيات التنمية، الجزائر: دار الهمة للطباعة والنشر والتوزيع، د.س.ن.

- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، د.ب.ن: الدار الجامعية، 2001.

- خبابه عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آلية لتحقيق التنمية المستدامة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013.

- خوني رابح وحساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

الكتب الفرنسية:

- Bey Mestafa Hassen, entreprise Algérienne : Gestion, Mise a niveau et performance économique , Alger :thale édition, 2006.

- Lamiri Abdelhak, Management de l'information : redressement et mise a niveau des entreprises, Alger : OPU, 2003.

الاتفاقيات:

- Accord D'association entre l'Algérie et l'union Européenne, ce qui vous devez savoir, Algérie, octobre 2005.

المجلات:

- تومي عبد الرحمان، دراسة اقتصادية، دورية فصلية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 11، أوت 2008.

- حمام حمود، الإصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009.

- رحيم حسين، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، 2003.

- شبايكي سعدان، معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، ماي 2007.

- غياط شريف، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، 2008.

المقالات العلمية:

- خوردي محمد، عرض البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- عثماني زين الدين، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – واقع وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1ن 25 – 04 – 2018.

الرسائل والمذكرات الجامعية:

- شلابي عمار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان جديد للتنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010 – 2011.

- إيتشي شعيب، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2007- 2008.

- برايس نورة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها- دراسة حالة مؤسسة Fertial عنابة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2005- 2006.

- ساهل زينب خلفة، دراسة شركات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الصندوق الوطني للتامين على البطالة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2011- 2012.

- عبد الرحمان ياسر، تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة- حالة ولاية جيجل، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة جيجل، 2013- 2014.

- خميسي مقداد، واقع وآفاق التنمية في الجزائر الفترة 1990- 2008، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2008- 2009.

- زويتة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2006- 2007.

- يرقي كريم، دور الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر- دراسة حالة ولاية المدية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2009- 2010.

- الضب حدة، مدى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011- 2012.

- عز الدين زين الدين، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثرها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2013- 2014.

- مشري مهدي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: آفاق وتحديات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2014- 2015.

- بطاش غنية وبن نعمة سعيدة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013- 2014.

الملتقيات الوطنية:

باللغة العربية:

- باللموشي علي والأخضر بن عمر، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، مداخلة ألقيت ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي: 05-06 ماي 2013.

- رزيق كمال وبور عمور عمار، التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، جامعة فرحات عباس "سطيف"، يومي: 29- 30 أكتوبر 2001.

- عوادي مصطفى، آليات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمزة لخضر الوادي، يومي: 06- 07 ديسمبر 2017.

- عوادي مصطفى، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، ملتقى دولي حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، يومي: 06- 07 ديسمبر 2017.

- قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي: 17- 18 افريل 2006.

- مغاري عبد الرحمان وبوكساني رشيد، دور حاضنات الأعمال في التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مداخلة ألقيت ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول مرافقة المؤسسات: الحاضنات، مراكز التسهيل، بورصات المناولة والاستشارة، (د.س.ن).

باللغة الفرنسية:

-Karar Zaidi et Abderrahmane, journée d'étude sur le programme de mise a niveau, maison de la culture, Sétif, le : 27- 02- 2002.

المواقع الالكترونية:

- الإذاعة الجزائرية، مجلس الأمة يصادق على القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 01-03-2017
https://www.djazeriress.com/afs1437808

- جزايس، برنامج ميدا 2 يهدف لتحسين التنافسية 8.2 مليون أورو لتأهيل 20 ألف مؤسسة وطنية، 17 افريل 2018.
https://www.djazairess.com/echchaab/9299

الفهرس

الفهـرس

فهرس والمحتويات	الصفحة
مقدمة	أ- خ
الفصل الأول: الإطار المعرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية والبرنامج الوطني	9- 42
❖ المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	9
• المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	9
• المطلب الثاني: مراحل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها.	12
• المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعناصر المكونة لها.	17
• المطلب الرابع: وظائف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجالات أنشطتها.	22
❖ المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية	26
• المطلب الأول: تعريف التنمية المحلة وأهدافها.	26
• المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية وخصائصها.	29
• المطلب الثالث: مجالات التنمية المحلية وآليات ممارستها.	31
❖ المبحث الثالث: مفهوم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	34

• المطلب الأول: تعريف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	34
• المطلب الثاني: دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	36
• المطلب الثالث: خطوات عملية التأهيل	39
الفصل الثاني: آليات وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	44
❖ المبحث الأول: الآليات والبرامج الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	44
• المطلب الأول: الهيئات الإدارية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	44
• المطلب الثاني: الآليات والهيئات المالية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	50
• المطلب الثالث: الامتيازات الجبائية الحكومية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	54
❖ المبحث الثاني: الآليات والبرامج الأجنبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	56
• المطلب الأول: برنامج التأهيل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي	56
• المطلب الثاني: برنامج التأهيل بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	59
• المطلب الثالث: برنامج التأهيل بالتعاون مع البنك العالمي والبنك الإسلامي للتنمية	60
• المطلب الرابع: برنامج التأهيل بالتعاون الثنائي	61
الفصل الثالث: اثر البرنامج الوطني في إحداث التنمية المحلية في الجزائر	65
❖ المبحث الأول: الدور التنموي للبرنامج الوطني في الجزائر	65

• المطلب الأول: اثر البرنامج الوطني على الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة	65
• المطلب الثاني: أثر البرنامج الوطني على التشغيل	72
• المطلب الثالث: أثر البرنامج الوطني على التجارة الخارجية	73
❖ المبحث الثاني: واقع البرنامج الوطني في إحداث التنمية المحلية في الجزائر	76
• المطلب الأول: الملفات المودعة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض ولايات الوطن	76
• المطلب الثاني: الملفات المودعة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع سطيف	78
خاتمة	84
قائمة الأشكال	87
قائمة الجداول	88
قائمة المراجع	91
الفهرس	98